

تطور سياسات منع الانتشار النووي فى العالم الثالث

المصدر: السياسة الدولية - أكتوبر 1986

بقلم: نادية محمود مصطفى

اصلا بمشكلة الانتشار (أو منع الانتشار) هو انتشار الأسلحة الذرية وترجع جذورها إلى ما بعد ضرب اليابان بأول قنبلة ذرية وكان السؤال المثار عندئذ هو:

هل يمكن تحطيم الاحتكار الذرى الأمريكى، أم يجب، أو يمكن، وقف عملية التسليح الذرى؟ وبالطبع لم يقبل السوفييت هذا الاحتكار كما لم يقبله الحلفاء الغربيون أنفسهم ومن ثم ومع التقجير الذرى الأول للاتحاد السوفيتى (1949) ولبريطانيا (1954) وفرنسا (1960) ثم للصين (1964) لم يعد من الممكن التفكير فى منع الانتشار كلية ولقد تأكد الانتشار بأسلوبين:

الرأسى أى تطوير الترسانات الذرية ثم النووية القائمة كما وكيفا، الفقى أى زيادة عدد الدول الذرية وتركز هذه الدراسة على الانتشار الأفقى الذى يعد العالم الثالث طرفا أساسيا فيه بعد أن اتخذ بعادا متجددة وهامة منذ بداية السبعينات ولقد تعددت وتوالت الجهود الفردية والجماعية والدولية لتنظيم هذه العملية خوفا من تزايد أعضاء النادى الذرى ولقد احتل موضوع الانتشار الذرى موضعا هاما فى قائمة اهتمامات السياسات الخارجية للقوتين العظم بصفة خاصة ولقد اتبعتا استراتيجيات متنوعة لوقف هذا الانتشار أو تقييده بكل السبل الممكنة ولقد أثمرت الجهود الدولية متعددة الأطراف عن معاهدة منع انتشار الأسلحة الذرية (1968)

(1)، وهى تعدد المحور الأساسى للنظام الدولى لمنع الانتشار ولقد أثار الاتفاق عليها ثم تطبيقها ثم محاولات مراجعتها (1975، 1980، 1985) جدالا هاما كان لبعض دول العالم الثالث نصيب وافر فيه ذلك أن المشكلة اكتسبت منذ منتصف السبعينات أبعادا جديدة ملحة نظرا لتزايد الطلب العالمى على التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية ومن ثم وبعد أن كان المقصود أساسا هو منع انتشار الأسلحة الذرية أضحت مشكلة الانتشار أو منعه أكثر تعقيدا لأن الاستخدام السلمى للطاقة النووية والذى تزايدت آفاقه أضحى فى نفس الوقت سبيلا نحو الانتشار العسكرى فبعد أن بدأ مع بداية معاهدة منع الانتشار سنة 1970 أن الوضع الدولى قد وصل إلى نقطة توازن بين الاهتمام بالاستخدامات السلمية من ناحية وبين الاهتمام بمنع الانتشار العسكرى من ناحية أخرى، سرعان ما تعرض النظام الدولى القائم لمنع الانتشار لتحديين أبرزوا جوانب ضعفه وهما أزمة الطاقة (1973)

1974) والتفجير الذرى الأول للهند فى مايو سنة 1974 ولقد آثار الحدثان التساؤلات التالية: هل سيبرز من بين دول العالم الثالث أعضاء جدد فى النادى الذرى؟ ما مدى فعالية نظام منع الانتشار فى تحقيق التوازن المطلوب والذي انقلب على أعقابها معلنا بداية جولة ثانية من سياسات الانتشار ولقد تميزت هذه الجولة ببعدين أساسيين: أولهما:

انتقال الاهتمام العالمى إلى أطراف جدد من بين دول العالم الثالث التى تطرق باب النادى الذرى ثانيهما: التطور فى طبيعة العلاقة بين البعاد المدنية والأبعاد العسكرية للطاقة النووية ومن ثم بدأت كما سنرى اتجاهات حديثة فى دراسات الانتشار سواء فيما يتعلق بطبيعة المشكلة، أو أطرافها أو الضغوط التى تدفع إلى الخيار النووى أو القيود التى تحد منه ولذا فإن التساؤلات التى تحاول هذه الدراسة مناقشتها تتلخص فى الآتى:

ما هو المفهوم الجديد لمشكلة الانتشار الذى برز على ضوء التطورات التكنولوجية النووية خلال الجولة الثانية؟ وما هى أطرافها؟ وما هو وزن بعض دول العالم الثالث كفاعل أو كموضوع فى هذه اللعبة؟ وما هى حقيقة العلاقة بين تزايد الإقبال على الاستخدامات المدنية للطاقة النووية وبين تزايد المخاوف من مخاطر الانتشار العسكرى؟ وما مدى فعالية إجراءات الأمان الدولية وما هو وضع التجارة الدولية النووية؟ وإذا كانت التساؤلات السابقة تنصب أساسا حول أبعاد الجولة الثانية وهى المحور الأساسى لهذه الدراسة إلا أن تحليلها يقتضى أيضا التمهيد بإلقاء الضوء على مضمون ومدلول سياسات منع الانتشار خلال الجولة الأولى كما يقتضى تقييم الوضع الحالى منذ بداية الثمانينات خلاصة القول فإن هدف هذه الدراسة هو تحليل بعض الاتجاهات الكبرى فى تطور أبعاد عملية منع الانتشار فى العالم الثالث، وذلك بتحليل التفاعل بين من يملكون ومن لا يملكون التكنولوجيا النووية المتطورة ويمثل هذا الإطار الدولى الشامل للمشكلة أحد شقى موضوع الانتشار النووى فى العالم الثالث حيث أن الشق الثانى وهو لا يدخل فى نطاق هذه الدراسة هو المتعلق بالعواقب الإستراتيجية له وخاصة بالنسبة للصراعات الإقليمية الكامنة أو المتفجرة فى بعض مناطق العالم الثالث مثل الشرق الوسط، جنوب آسيا، شبه القارة الهندية هذا وتعتبر الأهمية التطبيقية لدراسة الشق الأول من عدة اعتبارات أحدها:

يتعلق بجانب هام من جوانب أمن العالم الثالث فإذا كانت التوقعات تنور حول احتمالات جفاف مصادر الطاقة التقليدية

(2) فإنه يجب النظر بمزيد من الجدية لأنماط جديدة من التحديات التى تواجه العالم الثالث فى صدامه مع العالم المتقدم وعلى رأس هذه التحديات (والتي تضىف أبعادا متطورة على مفهوم

(الأمن) سلاح الغذاء وسلاح الطاقة النووية فهل ستمكن دول العالم الثالث من حل معضلة البحث عن الغذاء وفي نفس الوقت البحث عن مصادر جديدة للطاقة والحصول عليها مثل الطاقة النووية؟ هذا وتساعد دراسة تطور سياسات منع الانتشار والتي تفرض في جزء هام منها قيودا على الحصول على التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية يساعد على التفكير في أسباب هذه المعضلة وفي سبل مواجهتها ويتعلق اعتبار آخر بضرورة عرض منظور دول العالم الثالث لمشكلة الانتشار الأفقى ذلك أن الاتجاه السائد فى التحليل قد تناول المشكلة من منظور العالم الصناعى وبالتركيز على ثلاثة مجالات أساسية:

عواقب ومخاطر الانتشار بالنسبة للسلام العالمى دوافع اتخاذ قرار الحصول عليه أو تطوير قدرات عسكرية ذرية، الإستراتيجيات والهياكل التى تحاول منع الانتشار ولكن هناك أيضا منظور بعض دول العالم الثالث القادرة والراغبة فى التحرك نحو الخيار الذرى والتي تدفع بأن أغراض البرامج النووية هى أغراض سلمية فى المقام الأول وليست عسكرية (3) أم الاعتبار الأخير فينبثق عن اعتبارات الانتماء إلى المنطقة العربية حيث تنفجر قضايا هامة ترتبط بالإطار العام لسياسات الانتشار النووى فى العالم الثالث بصفة عامة مثل: القوة النووية الإسرائيلية، تحديات إسرائيل لمحاولات بناء قوة مماثلة (ضرب المفاعل النووى العراقى سنة 1981)، إمكانيات الدول العربية لتطوير قدراتها النووية لمواجهة التحدى الإسرائيلى القيود الدولية والفردية التى تواجهها بعض الدول العربية (مصر مثلا) فى سعيها للحصول على التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية ويحتاج تحليل هذه النقاط وغيرها لدراسة مستقلة بالتحليل من المستوى الكلى الذى تقع فيه الدراسة الحالية إلى المستوى الجزئى الذى يركز على المنطقة العربية وتنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أجزاء تمثل ثلاث مراحل أساسية تطورت خلالها سياسات منع الانتشار النووى وتبلورت فى كل منها جولة متميزة من حيث طبيعة المواجهة بين الشمال والجنوب حول سبل وعواقب نقل التكنولوجيا النووية وستهتم الدراسة بتحليل سبل أو وسائل تحقيق منع الانتشار فى كل جولة من هذه الجولات:

وهناك ثلاثة أنواع من القيود المفروضة على نقل واستخدام التكنولوجيا النووية

(4) وهى:

1 القيود القانونية: أى أن تقبل الدول الذرية وغير الذرية التزامات تعاقدية رسمية لتنظيم هذه

العملية

2 القيود السياسية:

أى الضغوط التى تمارسها دول كبرى لمنع دولة ما من امتلاك سلاح ذرى وذلك بالضبط عليها مثلا لتقبل أساليب رقابة دولية وإلا تعرضت لبعض صور العقاب مثل وقف إمدادها باليورانيوم المنشط أو وقف المعونات العسكرية والاقتصادية
3 القيود الفنية:

والتي ينبثق عنها مجموعة من الإجراءات التى تحول دون الوصول إلى المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية اللازمة للاستخدامات العسكرية أو التى يمكن تحويلها لهذه الاستخدامات (5) وتنبثق هذه القيود عن قنوات مختلفة:

إما دولية متعددة الأطراف (مثل معاهدة منع الانتشار) أو جماعية (مثل مجموعة لندن) أو فردية مثل (قرارات الإدارة الأمريكية) ويتضح من خلال تحليل هذه القيود والقنوات نوعان من الاختلاف حول سياسات منع الانتشار: فهناك من ناحية:

الاختلاف فيما بين الدول الذرية ذاتها وهى تنقسم إلى فئتين:

أعضاء النادي الذرى العسكرى (أى القوتين العظم والقوى الثانوية الثلاث أى فرنسا وبريطانيا والصين)، والقوى الذرية التى لم تسع لأسباب مختلفة إلى الخيار الذرى العسكرى (مثل: اليابان إيطاليا، ألمانيا الغربية، سويسرا، السويد، كندا، ودول أوروبا الشرقية) ومن ناحية أخرى هناك الاختلاف بين سياسات القوى الذرية (العسكرية وغير العسكرية) وبين بعض دول العالم الثالث التى تهتم بالخيار الذرى وتتبع هذه الاختلافات من الاختلاف فى إدراك العلاقة بين الاستخدامات السلمية واحتمالات التحول نحو الأغراض العسكرية، ومن الاختلاف حول طبيعة الوسائل والإجراءات المتبعة أو التى يجب أن تتبع لضبط عملية الانتشارولهذا فإن الدراسة فى تحليلها لتطور سياسات منع الانتشار النووى فى العالم الثالث ستحرص على عرض المشكلة فى إطار قضايا السياسة الخارجية للأطراف المعنية فإنه لا يمكن النظر إلى هذه المشكلة كمشكلة فنية قانونية فقط، ولكن كمشكلة سياسية هامة تقتضى تحليل دوافع ونوايا وقدرات الأطراف المعنية ولكن مع ربطها بالإطار العام لسياساتها الخارجية فمن العوامل الهامة المؤثرة على سياسات الدول المصدرة للتكنولوجيا النووية كما سنرى علاقة هذه السياسات بقضايا خارجية أخرى مثل التجارة الدولية، الالتزامات تجاه الحلفاء ومن ثم فإن التغيرات فى سياسات التصدير ومالها من انعكاسات على سياسات منع الانتشار إنما ترتبط بقوة بخدمة أهداف دبلوماسية أخرى

(7) وبالمثل بالنسبة لدول العالم الثالث فإن القدرات الذرية المتطورة لدى بعض هذه الدول

تعد عوامل هامة فى حسابات سياساتها الخارجية على نحو يؤثر على علاقاتها فى مجال الطاقة

والاقتصاد والأمن مع جيرانها ومع الدول الكبرى ومن هنا ضرورة تناول دوافع هذه الدول التي تستثمر إمكانيتها بدرجة كبيرة في مجال الطاقة النووية، ورؤيتهم للنظام الدولي القائم لمنع الانتشار ورد فعلهم لسياسات القوى الذرية

(8) وأخيرا تهدف الدراسة إلى تقييم الوزن الحقيقي لمشكلة الانتشار في العالم الثالث وهل هي معطاة دولية متجددة لا يمكن منعها أو تقييد ظاهرة الانتشار الأفقى الجولة الولى: 1945 1974: بدأ مع إلقاء أول قنبلة ذرية على اليابان وانتهت بالتفجير الذرى الأول للهند فى مايو 1974 ولقد تطورت سياسات منع الانتشار فى هذه المرحلة من إجراءات فردية إلى رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى سياسات معاهدة منع انتشار الأسلحة الذرية
1 السياسات الفردية وإنشاء الوكالة الدولية:

أدى احتكار الولايات المتحدة للسلاح الذرى فى البداية إلى تدعيم وضعها الدولى واتسمت النشاطات الذرية الأمريكية بالسرية فى البداية وفشل اقتراحها المقدم للأمم المتحدة سنة 1946 لوضع رقابة فوق قومية على تطور برامج الطاقة الذرية وتؤكد هذا الفشل مع التفجيرات الذرية المتتالية السوفيتية والبريطانية حتى منتصف الخمسينات وكان برنامج الذرة من أجل السلام الذى أعلن عنه الرئيس الأمريكى أيزنهاور سنة 1953 نقطة تحول هامة فى السياسة الأمريكية بعد التأكد من أن السرية الكاملة لن تمنع انتشار الأسلحة الذرية بل يمكن أن تضر المصالح الأمريكية فلقد ترتب على هذا البرنامج بداية التجارة الدولية فى مجال الذرة وخاصة فى مجال تكنولوجيا المفاعلات وبعض دوائر الوقود النووى ولكن ظلت السرية تحيط بتكنولوجيا تنشيط اليورانيوم

(9) ولقد كان للولايات المتحدة بالمقارنة بالدول الكبرى دور قيادى فى هذه التجارة ولمدة عقدين متتاليين (1955 1975) ومن ثم كان يصعب على بعض هذه الدول تحقيق استقلال كامل فى هذا المجال وخاصة بالنسبة لتنشيط اليورانيوم

(10) ولقد عاد تحرير التجارة الذرية الدولية بفوائد سياسية واقتصادية هامة على الولايات المتحدة ولكن هذا التحرير لم يكن مطلقا نظرا لوضع نظام للرقابة على استخدامات الطاقة النووية فكان يجب على الدولة المستوردة للتكنولوجيا النووية أن تتعهد باستغلالها فى الاستخدامات السلمية مع قبول تطبيق إجراءات أمان تحول دون التحويل إلى أغراض غير سلمية ومن بين هذه الإجراءات الرقابية كان التفقيش الدولى

(11) وكانت فاعلية هذا المسلك لمنع الانتشار تتوقف بدرجة كبيرة على استمرار الولايات المتحدة بمفردها كمصدر أساسى للصادرات النووية المختلفة ولذلك دعت الإدارة الأمريكية إلى تعاون

دولى متعدد الأطراف لتدعيم الإجراءات الثنائية التى يتفق عليها طرفا المبادلات التجارية النووية ومن ثم كان إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية سنة 1960 وبهذا تم نقل مسئولية التفتيش على استخدامات الطاقة النووية إلى هذه الوكالة التى أخذت تطبق ما عرف بإجراءات الأمان

(12) وكان هذا الوضع الجديد تغييرا ثوريا فى تاريخ العلاقات والتجارة الدولية فلقد عكس من ناحية شكوك الدول المصدرة فى نوايا الدول المستوردة كما كان يعنى من ناحية أخرى تخلى الخيرة إذا قبلت الرقابة الدولية عن بعض حقوق السيادة ولذا تعرضت فكرة إنشاء الوكالة لانتقادات شديدة من جانب دول العالم الثالث وخاصة الهند فى ذلك الوقت والتى اعتبرت الرقابة الدولية نوعا من الاستعمار الجديد لأن دول العالم الثالث نظرا لعمق احتياجها فى المجال الذرى ستكون بالمقارنة بالدول الصناعية عرضة لرقابة أكثر شدة ولقد صدرت المعارضة من صفوف بعض القوى الصناعية الغربية وخاصة فرنسا ولقد كان احتكار الولايات المتحدة لتوريد اليورانيوم المنشط من العوامل الهامة التى أدت إلى تزايد الشكوك الغربية تجاه الرقابة الدولية

(13) ولقد تمكنت فرنسا من الوصول إلى عضوية النادي الذرى سنة 1960 بالاعتماد أساسا على جهودها الخاصة وباستقلال تام عن الولايات المتحدة التى رفضت التعاون مع البرنامج الذرى الذى بدأته الجمهورية الرابعة، ذلك البرنامج الذى اندفع فى تطوره الذاتى، بل وبدأت الحكومة الفرنسية فى مساعدة إسرائيل فى إقامة مفاعل أبحاث ذرية واستمر التعاون وطيدا وحيويا بين الدولتين فى المجال الذرى الفرنسى دفعة أخرى مع ديجول فى ظل الجمهورية الخامسة، والذى كان يرى فى القوة الضاربة الفرنسية رمزا للتقدم الاقتصادى والعلمى والعسكرى الفرنسى والذى يمكن أن يعيد لها سابق وضعها فى مصاف القوى العظمى

(15) كذلك تمكنت الصين سنة 1964 من الوصول أيضا إلى عضوية النادي الذرى حقيقة ساعدها على ذلك خبرة التعاون مع السوفيت فى ظل اتفاق التعاون العسكرى بين الدولتين سنة 1957 والذى كان يتضمن قيام السوفيت بتقديم المعارف اللازمة لإنتاج الصين للقنبلة على استخدام الصين لها ونظرا لرغبة الصين فى الحفاظ على استقلالها وبعد القطيعة بين الدولتين 1959، تمكنت الصين من تطوير برنامجها العسكرى بقدراتها الذاتية

(16) خلاصة القول أن الوضع القائم حتى بداية الستينات لم يحل دون منع الانتشار كلية بل أن التعاون الأمريكى البريطانى فى المجال الذرى العسكرى ساهم فى زيادة مظاهر الانتشار ولكن فى ظل الإستراتيجية الأمريكية نظرا لاندماج القوة البريطانية الذرية فى حلف الأطلسى

(17) أما الاتحاد السوفيتى ففى غمار اهتمامه بمواجهة التفوق الأمريكى الذرى لم يكن قد

استقر بعد على استراتيجية واضحة تجاه مشكلة الانتشار الأفقى ولقد اتضح هذا خلال التفاوض حول مشروع إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية حيث رفض الاتحاد السوفيتى فى البداية المشاركة فى وضع تصور لهذا المشروع ثم عاد واشترك فى التفاوض كذلك ونظرا لدوره المزدوج كقوة عظمى ذرية وكنصير للعالم الثالث فلقد اتخذ موقفا متناقضة بصدد نطاق ودرجة امتداد الرقابة الدولية وإذا كان السوفيت قد قدموا مع خروشوف مساعدات للحكومات الصديقة فى المجال الذرى إلا أنه فشل كما فى حالة الصين فى فرض نظام صارم للرقابة ولقد ثارت مخاوف السوفيت من إعلان الصين 1958 عن عزمها فى مواجهة نووية مع الولايات المتحدة بسبب أزمة تكون الصين طرفا فيها هذا ولقد كان النزاع الصينى السوفيتى عاملا هاما فى تطور السياسة السوفيتية الذرية حيث ساهم فى أبرز وزن ومدلول هدف منع الانتشار الأفقى فى هذه السياسات بحيث تحرك هذا الهدف منذ بداية الستينات إلى أعلى فى سلم الأولويات السوفيتية كما كان السوفيت قد قدموا مساعدة لمصر لإقامة مفاعل نووى فى انشاص سنة 1961 ولم يخضع المفاعل لإجراءات أمان الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولكن سيطر السوفيت على إنتاج الوقود المستهلك الذى لم يكن يكفى إنتاج المواد اللازمة لإنتاج قنبلة

(18) ولم تنجح الجهود المصرية طوال الستينات فى تطوير قدراتها الذرية سواء بالاتجاه إلى الهند أحيانا أو بمحاولة الحصول على مفاعلات جديدة من بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة والصين أحيانا أخرى

(19) ومع التغير الذى أخذ يطرأ على علاقات القوى السوفيتية الأمريكية بعد أزمة كوبا جاء اتفاق الدولتين على معاهدة الحظر الجزئى للتجارب الذرية سنة 1963 والتي أشارت إلى مصلحتهما المشتركة فى تدعيم منع الانتشار الأفقى ولقد ساند هذا التقارب بين سياسة القوتين الأعظم تجاه منع الانتشار من دعم التحرك الأمريكى الداعى للتعاون الذرى ولكن مقرونة بالرقابة الدولية وفى نفس الوقت قبلت الهند سنة 1963 بعد استمرار الرفض الخضوع للرقابة على اليورانيوم المنشط الذى ستحصل عليه من الولايات المتحدة بشروط مالية معتدلة فى ظل اتفاق يعد الأول من نوعه بين الولايات المتحدة وإحدى دول العالم الثالث

(20) وهكذا ومع قرب انتهاء الستينات امتنعت عدة قوى ذرية غربية إراديا أو لا إراديا عن الخيار العسكرى وكانت كل من إسرائيل والهند تحوز القدرة الذرية اللازمة لإجراء تجبير ذرى وإن قررتا حتى ذلك الوقت عدم القيام به ومن ثم يرى البعض (21) أن سياسة المساعدة المقرونة بالرقابة الدولية قد نجحت فى إمداد عدد من الدول بما تحتاجه برامجها المدنية السلمية ولكن من

ناحية أخرى ظلت بعض الدول مثل الهند تحتفظ بقدر من نشاطها وهو المخصص للأغراض العسكرية بعيدا عن هذه الرقابة هذا فضلا بالطبع عن أن بعض الدول مع إسرائيل لم تكن تخضع لأي رقابة دولية على الإطلاق وكان هذا الوضع يرجع إلى أن كل الدول المصدرة للمواد والتكنولوجيا الذرية لم تكن تشترط تطبيق إجراءات الأمان على كل صادراتها (فرنسا مع إسرائيل كندا مع الهند) ، كما لم يكن أى التزام على بعض الدول المستوردة من أن تخضع نشاطاتها لأية إجراءات أمان ولهذا تمكنت الهند وإسرائيل من استغلال التسهيلات التي لا تخضع للرقابة الدولية لتطويع برامجها العسكرية وذلك دون أن تخرق أى اتفاق دولى قائم ولكن ظل قيامها بإجراء التفجير الذرى والإعلان عنه مرهونا بقرار سياسى تؤثر عليه العديد مكن العوامل

(22)وهنا يجب أيضا ملاحظة مدى ضرورة وأهمية اختفاء برامج أبحاث ذرية عسكرية وراء برامج ذرية مدنية فى دول مثل الهند وإسرائيل أو أى دولة أخرى من دول العالم الثالث فبالنسبة لإسرائيل فهى لم تعلن رسميا عن قدراتها الذرية العسكرية بالرغم من تكرار وتعدد التحليلات عن تطورها ووصولها إلى مرحلة إنتاج الأسلحة الذرية وعليه إلى عدم لإثارة تحفيز جهود عربية مماثلة، وتجنب المشاكل مع الولايات المتحدة، وعدم تعبئة المساعدة العسكرية السوفيتية للعرب

(23)ولعل أبرز ما يدل على نجاح هذا الموقف الإسرائيلى هو أن رد الفعل العربى طوال الستينيات كان يعكس عدم الاقتناع بأن إسرائيل تسير قدما على طريق الخيار الذرى العسكرى أى كان يبدو أن الموضوع لم يكن ملحا فى أذهان القادة العرب فى ذلك الوقت 2 معاهدة منع انتشار الأسلحة الذرية: ثم جاءت هذه المعاهدة كنقطة تحول هامة فى هذه المرحلة ولقد تم توقيعها فى يوليو سنة 1968 وبدأ تطبيقها فى مارس سنة 1970

(24)وتخاطب هذه المعاهدة مجموعتين من الدول الذرية

(25)ومجموعة الدول غير الذرية وتتضمن هذه المعاهدة التزامات تبادلية بين المجموعتين وذلك فيما يتعلق بالأسلحة الذرية من ناحية وبالاستخدامات السلمية للطلقة الذرية من ناحية أخرى وتنظيم المادتين الولى والثانية منها ما يتعلق بالأسلحة الذرية حيث تلزم المجموعة الثانية بعدم نقل وتناشد المجموعة الولى بعدم الحصول على أسلحة ذرية أو أجهزة تفجر عسكرية

(26)أما بالنسبة للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية فتتص المادة الرابعة على إمكانية التبادل الكامل والتعاون فى مجال البرامج المدنية ولكن تأتى المادة الخامسة وتطالب الدول غير الذرية حتى تخضع كل أنشطتها لإجراءات الأمان الدولية كامل النصاب وهكذا يتضح أمامنا أمران: أولا: أنه بالرغم من تأكيد المعاهدة على حق الدول غير الذرية فى الحصول على التكنولوجيا

الذرية السلمية إلا أنها قيدت هذا الحق بالتأكيد على الرقابة الدولية ومن ثم يتضح أن الهدف الأساسي للمعاهدة هو منع انتشار الأسلحة الذرية أى تجميد الانتشار الأفقى ومن الملاحظ أن إجراءات الأمان التى تطلبها المعاهدة تقع على مجمل النشاطات الذرية على عكس إجراءات الأمان التى كانت تطبقها الوكالة الدولية خلال الستينات والتى لم تكن شاملة النطاق كما سبقت الإشارة

ثانيا: إذا كانت المادتان الرابعة والخامسة قد نظمتا حق الحصول على المساعدات الذرية المدنية فإن المادة السادسة طالبت الدول الذرية بالعمل من أجل الحد من الانتشار الرأسى

(27) وأوضحت المعاهدة تمثل الأساس القانونى لنظام منع الانتشار الدولى حيث أن أحد الافتراضات الأساسية التى استندت إليها هو أنه يمكن وقف الانتشار العسكرى عن طريق إقناع الدول بقبول التزامات قانونية متبادلة أى بأن يصبح منع الانتشار أحد قيم القانون الدولى ولكن هل طبقت روح ونصوص المعاهدة؟ أ من أهم التحديات التى واجهت المعاهدة أنها لم توقع من جانب عدد من الدول من بينها عدد من دول العالم الثالث المعروفة بنشاطاتها الذرية السرية التى لا تخضع لإجراءات الأمان الدولية ولذا بدأ نظام المعاهدة منذ البداية ككيان هش فعند نهاية سنة 1970 وقعت المعاهدة 98 دولة وصدقت عليها 63 فقط وفى سنة 1972 بلغ عدد الدول المصدقة على المعاهدة 71 دولة من مجموع 102 دولة من الموقعين ومن الدول التى وقعت ولم تصدق حتى ذلك الوقت:

ألمانيا الغربية، اليابان، إيطاليا، سويسرا، ومن الدول التى لم توقع: الصين، فرنسا، أسبانيا، باكستان، البرازيل، الأرجنتين، الهند، جنوب أفريقيا، إسرائيل، كوريا الجنوبية

(28) وتجدر الإشارة إلى نجاح الاتحاد السوفيتى فى تحقيق انضمام دول شرق أوروبا (ربما فيها رومانيا) إلى المعاهدة وذلك فى مقابل تقديم محطات نووية لتوليد الطاقة ولكنها لا تقود إلى المراحل الحساسة اللازمة لإنتاج السلاح النووى ومن ثم أضحت هذه الدول فى وضع اعتماد وتبعية للاتحاد السوفيتى كان يصعب أن تقبله إحدى الدول الصناعية الغربية أو إحدى دول العالم الثالث (29) ب- كذلك انتقدت المعاهدة بأنها غير متكافئة وغير متوازنة فإذا كانت دول العالم الثالث قد أبدت اهتمامها بالالتزامات المتوازنة إلى أن المعاهدة جاءت تعترف بوجود الدول المسلحة ذريا وتحاول تجميد عددها من ناحية، كما افترضت قبول الدول غير المسلحة ذريا التخلّى عن هدف التسلح الذرى من ناحية أخرى كذلك إذا كانت المعاهدة قد ألزمت الدول المسلحة ذريا بالعمل على وقف الانتشار الرأسى وبالتعاون مع باقى أطراف المعاهدة فى مجال التكنولوجيا الذرية السلمية إلا أن المصلحة الأساسية لهذه الدول كانت تتمثل أساسا فى تجميد الانتشار الفقى المر الذى أثر بالتالى على استعدادهم لتقديم المعونة الذرية كما خشيت بعض دول العالم الثالث ذات القدرات الذرية

المتطورة أن تنعكس هذه الالتزامات غير المتساوية فى شكل تمييز فعلى بينها وبين الدول الصناعية غير المسلحة ذريا والتي تهتم بدورها بالتعاون النووى ولكن التى لا بد وأن يكون لها الأولوية فى هذا المجال لدى الدول الذرية الكبرى ولقد استندت بعض الدول مثل الهند، البرازيل، الأرجنتين إلى هذا المنطق لتبرير رفضها الانضمام إلى المعاهدة

(30)ج- وبالنظر من ناحية ثالثة إلى الجانب الفنى فنجد أن إجراءات الأمان الدولية التى تطالب المعاهدة بتطبيقها من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تستطيع منع التحويل غير القانونى للوقود إلى أغراض عسكرية ومن ثم فإن أهم الانتقادات الموجهة للمعاهدة هى ضعف وعدم فعالية القيود الفنية لمنع الانتشار نظرا لضعف وسائل الوكالة، ونظرا للتطور فى تكنولوجيا الوقود والمفاعلات النووية التى تفسح الطريق أمام إمكانيات التحويل من الأغراض المدنية إلى الأغراض العسكرية

(31)د- كذلك اتهمت المعاهدة بأنها نتاج جهود أمريكية سوفيتية للاحتفاظ بالاحتكار الثنائى النووى فهل هى حقيقة محاولة متعمدة لتأكيد الهيمنة؟ يرى البعض أنه يصعب من ناحية الادعاء بأن مضمون المعاهدة يمثل حقيقة أمام الدول التى تقرر حيازة الأسلحة الذرية، كما تسمح بالانسحاب منها بسهولة ولكن من ناحية أخرى يمكن تبرير الشعور العام الذى يسود لدى دول العالم الثالث بأن المعاهدة تحقق وتكرس هيمنة من يملكون الذرة وذلك بالنظر إلى عدة أمور بعضها يرتبط بالمفاوضات حول المعاهدة والتى تأكد خلالها خضوع الأغلبية لإصرار القوتين الأعظم على عدم إدخال أى تعديلات جوهرية على النص المشترك الذى صاغاه وبعضها الآخر من بعض نصوص المعاهدة ومن أهمها اعتراف الدول غير المسلحة ذريا بدونية وضعها العسكرى وخضوعها لإجراءات أمان لا تخضع لها القوى المسلحة ذريا التى لم تلتزم بوقف الانتشار الرأسى بل والتى تتراخى فى الاستجابة لمطالب الدول النامية بنقل التكنولوجيا الذرية السلمية هذا ويمكن القول أنه بالرغم من اختلاف منهج القوتين فى التعامل مع المشكلة إلا أن اهتماماتها العالمية حولها منذ التفجير الصينى سنة 1964 كانت متقاربة المر الذى سهل المشاورات بينهما بحيث توصلا إلى صياغة مشتركة لمشروع المعاهدة سنة 1967 فإن تعاونهما حول منع الانتشار هو نتاج منطقى لإدراكهما المشترك لضرورة إعداد العالم ليكون أكثر أمانا عند تدخلهما فى أرجائه ومن ثم يظل تعاونهما من أجل دعم منع الانتشار من صميم مصالحهما المشتركة

(32)الجولة الثانية (1974 1980):

وكان للتفجير الذرى الأول للهند فى مايو سنة 1974، ولأزمة الطاقة العالمية (1973)

1974) مدلولات عديدة بالنسبة لمشكلة الانتشار أثارت التساؤلات حول دخول أطراف جديدة فى اللعبة من بين دول العالم الثالث، وحول التحول فى طبيعة عملية الانتشار (على ضوء تطور العلاقة بين الاستخدامات السلمية وبين احتمالات التحول نحو الخيار الذرى العسكرى) وأخيرا حول مدى فاعلية النظام الدولى القائم لمنع الانتشار والإجراءات المختلفة اللازمة لتدعيمه أ مدلولات التفجير الهندى:

يمكن التمييز بين مغزى التفجير بالنسبة للتغير فى نطاق وأطراف مشكلة الانتشار الأفقى من ناحية وبين مدلوله بالنسبة لأوجه القصور فى النظام الدولى لمنع الانتشار من ناحية أخرى بالنسبة للناحية الأولى:

فلقد كان التفجير بمثابة نقطة تحول فى اهتمام القوتين الأعظم بالانتشار العسكرى فى العالم الثالث فلم يعد تركيزها موجهها أساسا إلى الخطر الناجم عن احتمال الإقبال على الخيار العسكرى الذرى من جانب بعض الدول الصناعية مثل اليابان وألمانيا الغربية فقط ولكن اتجه إلى بعض الدول المنقرقة فى أرجاء العالم الثالث

(33) حقيقة كانت بعض هذه الدول طرفا قائما أيضا فى الجولة الأولى ولكن الجديد منذ سنة 1974 هو تصاعد المخاوف من تزايد الانتشار العسكرى بينها ومن ثم تعددت التحليلات حول حقيقة وزن هذه المشكلة لدرجة أن البعض رأى هذه المشكلة قد وصلت إلى درجة من الخطورة تقتضى من القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الاهتمام بها بقدر الاهتمام بمشاكل الأمن القومى الأخرى مثل الاعتماد على البترول الخارجى أو المشاكل الاقتصادية العالمية (34) أما بالنسبة للناحية الثانية: فلقد أبرز بقوة هذا التفجير أبعادا جديدة لانتشار تسهيلات الطاقة النووية وخاصة التى لا تخضع لإجراءات الأمان ومخاطر تحويلها للأغراض العسكرية حيث أن البلوتونيوم المستخدم فى هذا التفجير قد أنتج من التسهيلات الذرية التى قدمتها كل من الولايات المتحدة (اتفاقية اليورانيوم المنشط سنة 1964) وكندا (مفاعل أبحاث) ومن ثم فإن مسئوليتهم ولو غير المباشرة قائمة وخاصة وأن الهند من اقوى المعارضين لمعاهدة منع الانتشار من ناحية ولها طموحاتها الدولية للقيام بدور قيادى على صعيد العالم الثالث ومن ثم ثار التساؤل التالى:

هل كان الأمر سيختلف لو خضعت الهند لإجراءات الأمان الدولية؟ وهل من الضرورى لنجاح سياسات منع الانتشار حثها وغيرها من الدول للانضمام للمعاهدة أم أن المسئولية ترجع أساسا إلى سياسات الأطراف المصدرة للتكنولوجيا النووية؟ حيث أنه ما كان يمكن للهند الوصول إلى هذا المستوى الذرى دون مساعدة دول أعضاء فى المعاهدة، أى لو تم التطبيق الصحيح للمادة الأولى من

المعاهدة ولقد دعم من أهمية وإلحاح هذه التساؤلات الاتفاق الذى وقعته ألمانيا الغربية مع البرازيل سنة 1975 والذى لم يسبقه مثيل من حيث مدى ما يقدمه من تسهيلات ذرية (دائرة وقود كاملة تتضمن اليورانيوم المنشط اللازم للوصول إلى التفجير الذرى) لدولة ليست عضوا فى المعاهدة ومن ثم لن تلتزم أو تخضع لأية إجراءات أمان دولية

(35) كذلك أثار نشاط إسرائيل الذرى الذى تحيطه السرية الكاملة حول مصادر وقودها ومعداتها وخبراتها النووية نفس التساؤلات حول عواقب ما تقدمه أطراف ذرية أساسية عن مساعدات علنية أو خفية فهل احترام تطبيق المادة الأولى من المعاهدة يكون سبيلا لمنع الانتشار وكيف؟ ومما يزيد من تعقيد الإجابة على هذا التساؤل مدلول آخر أبرزه التفجير الهندى وهو الخاص بطبيعة العلاقة بين الاستخدامات السلمية والعسكرية حيث أبرز الإمكانية الفعلية لاستخدام نواتج تكنولوجيا البرامج المدنية فى أغراض عسكرية ومن ثم وبعد أن كان هناك قبول عام لبعض أنواع تكنولوجيا البرامج المدنية

(36) التى تدعم من اقتصاديات مفاعلات الطاقة (بالرغم من أنها تقيد فى إنتاج الأسلحة) إلا أن التفجير الهندى جاء ليؤكد أنه لا يمكن فصل البعد العسكرى عن البعد المدنى فى ظل التطورات الهامة فى عملية إعداد الوقود التى بالرغم من مزاياها الاقتصادية إلا أنها سهلت من إمكانية التحول للأغراض العسكرية

(37) وهكذا دخل التعاون الدولى الذرى فى إطار مجرى جديد كما سنرى ب مدلولات أزمة

الطاقة:

أبرزت مدلولات حوا اتساع نطاق أطراف التجارة الذرية نتيجة تزايد الطلب على الطاقة النووية فحتى نهاية الستينات كان نصيب دول العالم الثالث لا يتجاوز 6 محطات طاقة نووية (4 للهند، وواحد لكل من الأرجنتين باكستان) ذلك أن توليد الطاقة من محطات نووية كان يبدو بديلا اقتصاديا غير رشيد أمام دول العالم الثالث نظرا للانخفاض الشديد فى مستوى النمو الاقتصادى ولكن مع أزمة البترول سنة 1973 حدث تزايد ملحوظ ف الطلب على الطاقة النووية فلقد دخلت عدة دول من العالم الثالث فى مفاوضات هامة لعقد اتفاقات ضخمة كان من أهمها اتفاقيات إيران والبرازيل والمكسيك وكوريا الجنوبية ولذا كان تزايد عبء الواردات البترولية للقوى الصناعية قد خلق دافعا ومصالحة قوية لتصدير التكنولوجيا النووية بل والتنافس فى هذا المجال إلا أن مدلولات التفجير الهندى فجرت شعور الحكومات والرأى العام فى الدول الصناعية الكبرى بالمخاطر الكامنة وراء هذه الصادرات ومن ثم تبلور جدل هام حول مدى الحيوية الاقتصادية أو الرشادة السياسية للصادرات

النوعية للعالم الثالث

(38) ولقد انبعث هذا الجدل من افتراض مفاده أن الانتشار العسكري عاقبة حتمية للبرامج المدنية ومن ثم تولد الخوف من تطور خطر حقيقي للانتشار السريع في مناطق العالم غير المستقرة ولقد أكد هذا الخوف التقديرات المتقابلة جدا عن مستقبل تطور الطاقة في العالم الثالث

(39) وهو ما لم يتحقق كما سنرى بعبارة أخرى ومن ناقوس خطر الانتشار الكامن في تزايد الطلب على التكنولوجيا النووية ولو للأغراض المدنية ولقد زاد من الشعور بهذا الخطر أمران: من ناحية تزايد عدد الدول المصدرة للتكنولوجيا النووية ومن ثم اشتداد المنافسة بينهما فبعد أن كانت الولايات المتحدة تتمتع بدور رائد في هذا المجال دخلته دول أخرى (وصل عددها سنة 1976 إلى 13 دولة) مثل الاتحاد السوفيتي وفرنسا وألمانيا الغربية ولقد تبنت فرنسا وألمانيا الغربية أكثر السياسات التجارية اندفاعا وعقدتا كما سنرى العديد من الاتفاقيات مع دول العالم الثالث ومن ناحية أخرى تنوعت الصادرات النووية فلم تعد قاصرة على المفاعلات أو محطات الطاقة ولكن اتسعت لتشمل أيضا تسهيلات الدوائر الكاملة للوقود النووي (وخاصة تنشيط اليورانيوم وإعادة تشغيل البلوتونيوم والتي تعد من التكنولوجيا المتطورة التي يمكن أن تقود إلى مقدر ذرية تمكن الدولة إذا ما اتخذت القرار السياسى بذلك من إنتاج السلاح الذرى

(40) وهكذا أبرزت عواقب أزمة الطاقة مجموعة التساؤلات التالية:

(1) هل حقيقة هناك تزايد مرتقب في وزن مشكلة الانتشار بين دول العالم الثالث نظرا لتزايد الطلب على الطاقة النووية ونظرا لتزايد إمكانيات التحول إلى الاستخدامات العسكرية؟ وهل سنقدر هذه الدول على تمويل خطط الطاقة النووية أو اتخاذ القرار السياسى بإنتاج السلاح الذرى

(2) كيف يمكن علاج القصور في فعالية إجراءات الأمان الدولية حيث أن التفتيش الدولى بمفرده لا يعد أسلوبا فعالا فهو لا يقدم إلا مجرد تحذيرات عن بداية التحول إلى أغراض عسكرية بل أنه لا يكشف عن هذا التحول وخاصة أن التكنولوجيا المتطورة يمكن أن تتخطى هذه الإجراءات ومن ثم فهي تتحدى الافتراض القائل بأن هذه الإجراءات هي السبيل لمنع التحول إلى الأغراض العسكرية؟ (41) (3) ومن ثم هل حقيقة يعد الانتشار العسكري عاقبة حتمية للبرامج المدنية؟ وعلى ضوء كل الدلالات السابقة أضحت مشكلة الانتشار الأفقى أكثر تعقيدا نظرا لتغير طبيعة أطراف اللعب من ناحية ونظرا لتغير طبيعة ومغزى عملية الانتشار ذاتها من ناحية أخرى ولهذا فإن الاتجاهات التي برزت في مجال دراسة سياسات الانتشار ومنعه منذ منتصف الثمانينيات من السبعينات طالبت بالتركيز على أبعاد جديدة لهذه المشكل تتلخص في

1:(42) تحويل الاهتمام إلى دول العالم الثالث مع ضرورة التمييز بين هذه الدول من حيث الدوافع والقدرات ومستوى الاستقرار السياسى الداخلى وطبيعة التحالفات الخارجية كذلك ضرورة تحديد اتجاهات الانتشار المقبلة لتوضيح المناطق التى تثير أكثر من غيرها مخاوف امتداد الانتشار من جولة إلى أخرى

2تحديد طبيعة ومفهوم الانتشار بحيث لا يقتصر فقط على مجرد إجراء تجبير ذرى ولكن يتسع ليشتمل المستويات المتدرجة على سلم القدرات الذرية وذلك يساعد على التمييز بين مستويات مختلفة من الانتشار الذرى، ومن ثم تحليل عواقب كل مستوى من هذه المستويات، وتحديد المستوى الذى يعد نقطة تحول حقيقية نحو برامج التسليح الذرى وتتبع ضرورة هذا التحديد من التطور فى طبيعة العلاقة بين الاستخدامات السلمية والعسكرية للطاقة النووية بحيث أصبحا وجهين لعملة واحدة أى لا يمكن الفصل بينهما

3تحديد نطاق وديناميكية الانتشار المحتمل حدوثه وذلك بدراسة أنماط التفاعل بين الضغوط على دول العالم الثالث من اجل الخيار الذرى وبين القيود القائمة على الوصول إلى هذا الخيار وبدون الدخول فى هذا الموضوع فى تفاصيل مصادر جاذبية الخيار الذرى لبعض دول العالم الثالث (كما سنرى فى موضوع لاحق) ننتقل إلى تحليل أهم أبعاد السياسات الدولية لمنع الانتشار باعتبارها أهم القيود على نحو يبرز التفاعل بين مواقف الدول الكبرى الذرية وبين مواقف دول العالم الثالث ج سياسات منع الانتشار خلال النصف الثانى من السبعينات: على ضوء كل المدلولات السابقة برز اتجاه يهدف للحيلولة دون حصول بعض الدول على المواد والمعدات الذرية التى يمكن أن تمهد لها الطريق نحو الخيار العسكرى الذرى أى التسهيلات النووية التى تهدد وتقال مباشرة من جهود منع الانتشار وكان التصور المطروح وخاصة من جانب الولايات المتحدة هو فرض قيود على تصدير مثل هذه التسهيلات وذلك بتطبيق إجراءات مكاملة لمعاهدة منع الانتشار الذرى (المادة الرابعة) وخاصة فى مجال التجارة الدولية الذرية، وبحيث تطبق بصفة خاصة على الدول غير الأعضاء فى المعاهدة والتى تتمتع بقدرات ذرية متطورة

(43) فكيف تم تنفيذ هذا التصور؟ وكيف جاءت ردود فعل دول العالم الثالث؟

1اجتماعات لندن المصدرة للتكنولوجيا النووية: بدأ تنفيذ فكرة وضع قيود على التجارة الذرية الدولية منذ نهاية سنة 1974 مع الاجتماعات السرية التى عقدها فى لندن الدول المصدرة الأساسية السبع (كندا، الولايات المتحدة، التحاد السوفيتى، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا الغربية، اليابان) والتى انضم إليها بعد تشيكوسلوفاكيا، إيطاليا، هولندا، سويسرا، السويد، بولندا) ولقد أطلق على هذه الاجتماعات

نادى لندن، أو مجموعة لندن ولقد اختلفت الدول الأساسية المصدرة حول السياسات التي يجب اتباعها لتنظيم التجارة الدولية الذرية أى لمراجعة سياسة التصدير من أجل تخفيض مخاطر الانتشار الناجمة عن تنافسهم فى هذا المجال ولقد تأرجحت هذه السياسات ما بين المطالبة بوضع قيود على تصدير دوائر الوقود النووى المتطورة الحساسة وبين المطالبة بالمنع التام لتصديرها

(44) فلقد قدمت الولايات المتحدة قائمة شاملة كما يجب منع تصديره حتى فى ظل إجراءات الأمان ولما يجب فرض رقابة صارمة عليه (وخاصة اليورانيوم المنشط المستخدم فى محطات توليد الطاقة) وفى المقابل رفضت دول أخرى وخاصة فرنسا وألمانيا الغربية هذا التشدد فمن المعروف أن فرنسا (التي لم تحضر الاجتماعات الأولى) رفضت الالتزام بفرض إجراءات الأمان على مبيعاتها لأنها ليست عضوا فى المعاهدة ولقد أسفرت هذه الاجتماعات عن مجرد الاتفاق، على قائمة تتضمن ما يجب تصديره ولكن فى ظل اشتراط تطبيق إجراءات أمان الوكالة الدولية ولكن كان هذا الشرط غامضا وغير فعال لأنه لم يحدد درجة ونطاق تطبيق هذه الإجراءات وما إذا كانت تمتد إلى كل النشاطات الذرية القائمة للدول المعنية

(45) ثم قبلت فرنسا الاشتراك فى الجولة التالية من الولايات المتحدة بالدعوة إليها لتعويض قصور نتائج الاجتماعات الولى ولقد ظلت الانقسامات واضحة بين الاتجاه المتشدد وبين الاتجاه الأكثر مرونة وظلت الولايات المتحدة تطالب بوضع إجراءات أمان موحدة تطبق على كل الصادرات وعلى نحو يغلق أمام المستهلك باب المناورة بين الدول المصدرة المتنافسة للحصول على أقل شروط بالنسبة لإجراءات الأمان

(46) وهكذا كانت الولايات المتحدة تهدف إلى جعل خيار التسليح النووى أكثر صعوبة من الناحية الفنية، وأكثر تكلفة من الناحية الاقتصادية ومن ثم يتأخر تطويره لدى بعض الدول

(47) هذا ويمكن تبرير هذا الموقف الأمريكى بدوافع أمنية من ناحية وبدوافع اقتصادية من ناحية أخرى، فلقد خشيت الولايات المتحدة من عواقب الانتشار الأفقى على توازن الرعب وأرادت الحفاظ على مسئوليتها هى والقوة العظمى الأخرى عن التوازن العالمى نظرا لشكوكها فى فعالية المسئولية التى يشارك فيها عدد أكبر من الدول الذرية وخاصة الصغرى منها كذلك يرجع تمسك الولايات المتحدة بمطالب متشددة إلى شعورها بتراجع نسبى فى وزنها فى مجال الصناعات والصادرات الذرية وذلك بعد أن اتسع نطاقه وتعددت أطرافه، أى أن السياسة الأمريكية كانت تتبع من اعتبارات المنافسة الاقتصادية أيضا

(48) أما الاتحاد السوفيتى فكان بدوره يدافع عن تشديد وتوسيع نطاق إجراءات الأمان من

ناحية مع ضرورة التزام الدول الصناعية الذرية غير الموقعة على المعاهدة (فرنسا) بهذه الإجراءات من ناحية أخرى

(49) وهذا ولقد أصر كال من الاتحاد السوفيتى وفرنسا على أن تظل هذه الاجتماعات سرية لا تعتقد الدول المستوردة أن كارتلا ذريا قد يكون فى مواجهة مصالحهم وفى يناير سنة 1976 أسفرت الاجتماعات عن تعهد الدول المصدرة من خلال رسائل متبادلة بالتشاور فيما بينها ومع الوكالة الدولية قبل أى اتفاق لبيع مفاعلات أو تكنولوجيا دوائر الوقود النووى ولكن لم تمنع هذه النتيجة أيضا التجارة الدولية فى هذا المجال كما أنها لم تشر إلى سلطة أى طرف فى الاعتراض على أى اتفاق ولقد هاجمت العديد من الدول المستوردة وخاصة من دول العالم الثالث هذه الاجتماعات التى رأت فيها كارتلا عالميا يهدف إلى دعم تقدم أعضائه ونجد تمييزا جديدا بين الدول المتقدمة وغيرها من الدول التى تواجه محاولات للحيلولة دونها والحصول على ما يلزم لتطوير قدراتها النووية

(50) وترجع أهمية اجتماعات لندن إلى سببين:

أولهما: يتعلق بانعقادها فى حد ذاتها فمعها انتقلت ولأول مرة مشكلة منع الانتشار العسكرى الذرى من نطاق العلاقة بين الدول الذرية وغير الذرية إلى نطاق العلاقة بين الدول الصناعية المتقدمة، التى شعرت بالمخاطر الكامنة وراء صادراتها النووية ثانيها: يرجع إلى الطابع المحدود الأهمية للاتفاق الناجم عنها، الذى أبرز مدى تواضع استعداد الدول المصدرة لتعديل سياساتها القومية كسبيل لتخفيف هذه المخاطر ومن ثم يرى البعض أن هذا التعاون الضعيف يشير إلى عدم صحة اتهام دول العالم لاجتماعات لندن لأن الكارتل فى معناه الصحيح لا بد وأن يقود إلى تخفيض الانقسام بين الدول المصدرة، وهو ما لم يتحقق

(51) حيث أن عدم الاتفاق بين المتشددين وبين المعتدلين قد حد من فاعلية نتائج مجموعة لندن لأنه حال دون التوصل إلى اتفاق شامل وقوى، نظرا لرفض فرنسا وألمانيا الغربية بصفة خاصة الخضوع تماما للمطالب الأمريكية

(52) ولقد عقد الموقف الفرنسى

(53) المشكلة مع الإعلان منذ 1975 عن اتفاقيات نووية فرنسية هامة مع إيران، باكستان، جنوب أفريقيا، كوريا الجنوبية فلم يصل من قبل دور فرنسا فى سياسات الطاقة النووية الدولية إلى الحجم الذى وصل إليه منذ هذه الفترة:

فمن ناحية حققت الصادرات الفرنسية النووية نجاحا كبيرا، ومن ناحية أخرى بدأ تطوير

برنامج طاقة نووية داخلية طموح جدا سانه تقدمًا ملحوظًا في مجال تكنولوجيا الوقود النووي وخاصة اقتصاد البلوتونيوم التي أثارت المخاوف حول عواقبها بالنسبة للانتشار العسكري كما سبقت الإشارة ولهذا أضحي لفرنسا تأثيرًا هامًا على تطور النظام النووي العالمي ولكن المعضلة التي واجهت هذه السياسة الفرنسية المتطورة هي تزامنها مع التحديات الخطيرة التي أخذ يواجهها التوازن الهش الذي لأرسته معاهدة منع الانتشار ومن ثم كان على ديستان أن يواجه أمرين في نفس الوقت/ من ناحية الدعوة إلى التعاون الدولي للحد من احتمالات الانتشار العسكري، ومن ناحية أخرى ضرورة حماية المصالح القومية الفرنسية التي ترتبط بالحفاظ على مستوى تصدير التكنولوجيا النووية كما ترتبط بتوجه السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العالم الثالث فلقد كان تبني فرنسا لسياسة منع الانتشار موجهة مباشرة ضد العالم الثالث كما كانت تريد الولايات المتحدة كان يتعارض مع الاتجاه العالمي الذي أراد ديستان أن تتسم به الدبلوماسية الفرنسية والذي ترجم نفسه في التصور الفرنسي عن العلاقات بين الشمال والجنوب

(54) وهكذا كان على ديستان في مواجهة الضغوط الدولية وكذلك الداخلية (وخاصة من جانب المعارضة الديجولية التي ترفض أي تعاون مع واشنطن) أن يصيغ بحذر السياسة الفرنسية النووية، وهذا يفسر التردد والغموض الذي أحاط بهذه السياسة التي أخذت تتأرجح ما بين التصالح والصراع مع الإدارة الأمريكية حتى أفصحت عن اتجاهها بوضوح سنة 1976 ففي البداية أحجم ديستان عن المشاركة العلنية في النقاش الدائر حول مخاطر الانتشار في نفس الوقت الذي قبل فيه الاشتراك بعد رفض في اجتماعات لندن ومن ناحية أخرى استمرت الحكومة الفرنسية برئاسة شيراك الديجولي تدفع بسياسة الصين النووية المتنوعة، كما تفجر بقوة النزاع بينه وبين كيسنجر حول الاتفاق الفرنسي الباكستاني في أغسطس سنة 1976 وهكذا وفي ظل هذه المؤثرات المتناقضة بدت فرنسا وقد حافظت على دورها التقليدي كالعقد الأساسي للسياسة الذرية الأمريكية بعد استقالة شيراك في أغسطس 1976 تتبلور حول عدة محاور جديدة

(55) رحبت بها واشنطن مما أشار إلى حدوث تغيير بالمقارنة بالمنهج الديجولي تجاه منع الانتشار وترتب على هذه المرونة في السياسة الفرنسية تصدع الجبهة الفرنسية الألمانية التي سبق وعارضت السياسة ولذا ظلت ألمانيا الغربية بمفردها على خط سياستها الذي اعتبرته الولايات المتحدة العائق الأساسي أمام الاتفاق بين الدول المصدرة الأساسية على منهاج مشترك

(56) وإذا كانت فرنسا قد رضخت سنة 1978 للضغوط الأمريكية لإلغاء الاتفاق مع باكستان (وإن كانت لم تعلن عن ذلك صراحة حتى لا تسيء إلى صورتها لدى دول العالم الثالث)

فإن ألمانيا قد رفضت التراجع عن اتفاقها مع البرازيل

(57) ومع ذلك يخلص البعض على ضوء تحليل دقيق لتفاصيل السياسة الفرنسية النووية منذ سنة 1976 وحتى سنة 1979 أن بعض صور مرونة هذه السياسة وتقاربها مع الخط الأمريكي لم تكن تعنى انقطاعا تاما عن المبادئ الديجولية فى الاستقلال فإن استمرار هذه المبادئ كان أمرا لا مفر منه حتى يمكن لفرنسا القوة المتوسطة أن تدعم من قدراتها الاقتصادية والسياسية فى العالم الثالث ومن ثم كان التحديد فى سياسة فرنسا النووية يكمن أكثر فى تعديل الأسلوب الدبلوماسى وليس فى تبنى مضمون جديد للسياسة فإن هذا الأسلوب الذى ابتعد عن المواجهة الحادة الصريحة مع الولايات المتحدة هو الذى مكن فرنسا من تأكيد رؤيتها ومواقفها فى مواجهة الولايات المتحدة أن تتسم بالعداء الصريح لها ولكن فى نفس الوقت يبقى واضحا أن فرنسا لم تكن قد حددت حتى هذه الفترة التزاما واضحا للكفاح ضد الانتشار العسكرى وخاصة مع استمرار رفضها الانضمام لمعاهدة منع الانتشار

2|الإجراءات الفردية من جانب الولايات المتحدة:

برزت مشكلة منع الانتشار كأحد عناصر الحملة الانتخابية الرئاسية الأمريكية سنة 1976 ووافق الكونجرس الأمريكى على تعديل فى قانون المساعدات الاقتصادية والعسكرية يسمح بقطعها عن كل دولة تحوز تكنولوجيا التنشيط وإعادة التشغيل ولا تخضع للضمانات الدولية الشاملة ونظرا لعدم رضاء الولايات المتحدة عن نتائج اجتماعات لندن سنة 1977

(58) بدأت مع إدارة كارتر سنة 1977 هجوما أبرز المشكلة على الساحة العالمية وجسم من جديد الشعور بالخطر الذى كان قد بدأ يفتر فلقد تمسك كارتر بقوة بالاتجاه الداعى إلى فرض رقابة تكنولوجية صارمة وعدم تشجيع استخدام البلوتونيوم فى الأغراض السلمية بعبارة أخرى احتل الأولوية لدى إدارة كارتر موضوع المخاطر الناجمة عن اقتصاد على نحو يبرز كيف ترى فى الطاقة النووية السبيل الأساسى نحو الانتشار

(59) ولقد طرحت الولايات المتحدة فى قمة الدول الصناعية فى لندن فى يوليه سنة 1977

مبادرة تدعو للقيام بدراسة دولية لتقييم دوائر الوقود النووى ولقد انعقدت بالفعل اجتماعات لهذا الغرض اشترك فيها خبراء 59 دولة من الدول الصناعية ومن دول العالم الثالث ولقد استمرت لمدة عامين ونصف (1978 1980) تم خلالها دراسة بدائل دوائر الوقود التى تقلل من مخاطر التحول نحو الأغراض العسكرية ولقد أوضحت النتائج أنه ليس هناك علاك سحرى يساعد على تحقيق التطور فى مجال استخدامات الطاقة النووية أو فى نفس الوقت يحول دون التحول المباشر أو غير

المباشر للأغراض العسكرية

(60)ومن ثم فإن هذه النتائج لم تؤيد المنطق الأمريكي القائل بأن تكنولوجيا الوقود النووي التي لا تقوم على فصل البلوتونيوم أكثر أمانا من غيرها، والقول أيضا بأنه لا يمكن تحقيق التأمين الكامل لدوائر الوقود الحديثة لمنع تحويل البلوتونيوم للأغراض العسكرية ذلك لأن مخاطر الانتشار تكمن في كل دائرة ووقود، كما تتنوع هذه المخاطر وفقا لنوع المواد الذرية المستخدمة هذا فضلا عن وجود سبل مباشرة للوصول إلى مستلزمات إنتاج السلاح الذرى غير تلك السبل التي تتحقق بصورة غير مباشرة من خلال دوائر الوقود الاقتصادية فى البرامج المدنية فإن تجارب الهند، باكستان وإسرائيل توضح كيف أن تقييد التجارة الدولية الذرية ومنع بعض المواد الحساسة ربما يؤخر ولكن لا يمكن أن يوقف الدولة التي تحوز القدرات الفنية والإدارة السياسية عن متابعة خيارها الذرى (61) وهكذا وبعد أن تأكد أيضا قصور النتائج الجديدة لاجتماعات لندن فى يناير سنة 1978 عن مسايرة التشدد الأمريكى اتجه كارتر وبقوة لإصدار تشريع يفرض شروطا أمريكية قاسية على التسهيلات النووية التي تصدرها الولايات المتحدة وهكذا جاء قانون مارس سنة 1978 لمنع الانتشار وهو على أن الولايات المتحدة ستوقف كل صادراتها النووية الأساسية لأية دولة غير ذرية لا تخضع كل نشاطاتها النووية لإجراءات أمان الوكالة الدولية (62) ولهذا وقع حظر على اليورانيوم المنشط المصدر لجنوب أفريقيا فى البرازيل، والهند بالرغم من التعهد الأمريكى السابق بضمان إمداد المفاعلات التي صدرتها للدولتين الخيرتين باليورانيوم طوال عملها ذلك لأن القانون الجديد فرض إعادة التفاوض بين الحكومات الأمريكية وبين دولة معينة حول العقود الجارى تنفيذها وذلك حتى تصبح أكثر اتفاقا مع النظام الجديد وإلا فإنه يتم إلغاؤها وبالنسبة للباكستان فلقد قرر الكونجرس سنة 1979 تخفيضا كبيرا لأى التزام يمنعها من إنتاج اليورانيوم المنشط الذى لا تخضع استخداماته لأية رقابة دولية

(63)ومع إدارة ريجان وبعد الغزو السوفيتى لأفغانستان وفى ظل التغير السياسة الأمريكية لمنع الانتشار كما نرى عادت من جديد المساعدات الأمريكية للباكستان على أمل أن تتخلى عن هدف القيام بتفجير ذرى ولقد أثار قرار سنة 1978 جدلا كبيرا حول مدى منطقيته ومدى فعاليته: فإذا كان قد حاول تعديل إجراءات دولية قائمة بجهود فردية فهو بلا شك يعبر عن وضع مهيم للولايات المتحدة كمصدر أساسى للتكنولوجيا النووية المتطورة فهل أثر إذن على منع الانتشار؟ وما مدى صحة الأسس التي انطلق منها وخاصة ما يتعلق بالربط القوى بين انتشار الطاقة المدنية وبين احتمالات التحول نحو الأغراض العسكرية؟

(64) من ناحية:

من الملاحظ أنه حدث انخفاض ملحوظ في نهاية السبعينات في الطلب على تسهيلات الطاقة النووية وذلك بالمقارنة بالمستويات المتوقعة سنة 1974 وبالرغم من أن هذا بدا كما كان تأكيدا لمنطقية موقف إدارة كارتر إلا أن الدول النامية والصناعية على حد سواء ظلت تشعر بالحاجة إلى الطاقة النووية في المستقبل ومن ثم فليس من الممكن أو من المرغوب فيه استبعاد خيار الطاقة النووية، ولا يمكن أن يكون هذا شرطا ضروريا أو كافيا لمواجهة انتشار التسلح النووى (كما اعتقدت إدارة كارتر)

(65) ومن ناحية أخرى:

فإن سياسة كارتر أثارت ردود فعل سلبية من جانب معظم حكومات أوروبا الغربية واليابان اتهمت الولايات المتحدة بوجود دوافع اقتصادية وراء هذا القرار ترمى إلى عرقلة تطور وتقدم بعض القطاعات النووية التي بدأت هذه الحكومات تتفوق فيها على نحو نال من الاحتكار الأمريكى السابق لها ولقد فشلت سياسة كارتر في إجبار هذه الحكومات على التراجع عن دعم هذه القطاعات (التي يثور التخوف من عواقبها على الانتشار العسكرى) والتي حققت فيها فرنسا بصفة خاصة دورا رائدا (66) ولهذا فلقد كانت الضحية الأساسية هي الصناعات الذرية الأمريكية بل أن المواجهة الأمريكية الأوروبية حول عواقب تطبيق هذا القرار على الصادرات الأمريكية دول غرب أوروبا أبرزت ضعف الموقف الأمريكى فى السوق الذرى العالمى

(67) هذا ولم تصل بعض الدول المصدرة الأساسية إلى أن تتبع رسميا نفس المناهج الأمريكى الجديد بالرغم من أنه كان يبدو هذا الاحتمال قائما وخاصة بعد إلغاء فرنسا لعقدها مع باكستان وكوريا الجنوبية تحت الضغوط الأمريكية (68) ومن ناحية ثالثة:

لم تحل سياسة كارتر مشكلة التعامل مع الدول التى تحوز المواد والمعدات النووية الحساسة بالفعل أو التى تعتمد فى برامجها العسكرية على تسهيلات خاصة، أو تحصل عليها من مصادر أخرى (الباكستان، الهند، إسرائيل، جنوب أفريقيا)

(69) ومن ناحية رابعة:

أبرز الإجراء الأمريكى المنفرد مدى الاختلاف بين السياسة الأمريكية السوفيتية حول قضية استخدام البلوتونيوم كمصدر للطاقة أى فى الأغراض السلمية وهكذا اخذ السوفيت الذين اهتموا بتطوير تكنولوجيا البلوتونيوم موقف الأوروبيين واليابانيين فى مواجهة الولايات المتحدة حول هذه

القضية وإذا كان الاتحاد السوفيتى قد أظهر مساندته لنظام إجراءات أمان كاملة النطاق على الدول غير المتوقعة على المعاهدة والتي تحصل على مساعدة ذرية، تقييد صادرات معدات التنشيط وإعادة المعالجة، الضغط على بعض الدول (ليبيا مؤخرا) للانضمام للمعاهدة كشرط مسبق للحصول على مساعدة ذرية إلا أن هناك أبعادا أخرى فى السياسة السوفيتية تبدو ذات تأثير سلبي على جهود منع الانتشار مثل مساندة مبدأ التفجيرات الذرية السلمية فهو لم يدين التفجير الهندى بمثل إدانته للنشاطات الذرية الإسرائيلية ولجنوب أفريقيا، وبيع التكنولوجيا النووية لبعض الدول غير الأغراض فى المعاهدة (الهند كوبا) فإنه بالرغم من اشتراط الخضوع لبعض إجراءات الأمان وبالرغم من حرص السوفيت على عدم سيطرة من يحصل على التكنولوجيا لسوفيتية على المواد والتشريعات التى تهدد نظام منع الانتشار إلا أنه وخاصة فى حالة كوبا وليبيا فإن احتمالات التحول للأغراض العسكرية قائمة نظرا لضعف إجراءات أمان الوكالة الدولية

(70) ومع وصول ريجان للرئاسة الأمريكية بدأ إعادة صياغة السياسة الأمريكية تجاه قضية العلاقة بين الطاقة النووية وبين الانتشار العسكرى على نحو أثر على سياسات منع الانتشار التى تبنتها الإدارة الجديدة

(71) فلقد قرر ريجان إيجاد رابطة صريحة بين الذرة المدنية وبين الأسلحة الذرية فلقد تطلبت جهود إعادة التسليح كميات كبيرة من البلوتونيوم التى تعجز عن توفيرها المصادر التقليدية ومن ثم كانت أحد البدائل المطروحة هى الحصول عليه من نواتج المحطات النووية المدنية بعد معاملته بأسلوب فنى جديد ولكن معظم قادة الصناعة النووية الأمريكية والذين فصلوا دائما بين الطاقة الذرية وبين الأسلحة الذرية لم يرحبوا بهذه الفكرة فكان من الممكن أن تقوى من المعارضة الداخلية للذرة (كما يحدث فى أوروبا) وذلك فى وقت تمر فيه الصناعة بمصاعب اقتصادية خطيرة تهدد مستقبلها لأسباب نابعة من جمود الطلب فى الأسواق الداخلية فضلا عن عواقب قيود التصدير التى فرضتها إدارة كارتر ولكن قررت إدارة كارتر دفع إنشاء المحطات النووية داخل الولايات من ناحية ورفع القيود التى تعرقل الصادرات النووية من ناحية أخرى انطلاقا من التأكيد على أنه لا غنى عن الطاقة النووية لأمن ورخاء الولايات المتحدة، ولا غنى عن صادراتها لحيوية وبقاء قطاع هام من الصناعات الأمريكية بعبارة أخرى أراد ريجان أن يعيد للولايات المتحدة مصداقية صورتها السابقة كمصدر أساسى للتكنولوجيا النووية وفى مواجهة الانتقادات الحادة من جانب بعض الأوساط الداخلية التى اتهمت هذا الاتجاه الجديد بأنه سيغذى الانتشار العالمى للأسلحة الذرية، كان دفاع الإدارة الأمريكية الجديدة ينطلق من أن الولايات المتحدة لتتمكن من مواجهة الانتشار العسكرى يجب أن

تكون شريكا نشطا وفعالا فى التجارة الذرية الدولية وليس العكس كما تصور كارتر لأن سياسته دفعت الانتشار ولم تبطئ منه لأنها أعطت الفرصة للمصدرين الآخرين لزيادة تطور صناعاتهم النووية لصالحهم مما أثر على وزنها فى هذا المجال ولهذا قرر ريجان قلب هذا الاتجاه نحو اتجاه آخر يساعد على إحراز تقدم على صعيدين: من ناحية زيادة الصادرات الأمريكية مع الحيلولة من ناحية أخرى دون تمويلها لأغراض عسكرية، وكان النجاح فى هذا يتوقف على فعالية إجراءات الوكالة الدولية التى يسبق الإشارة إلى تعرضها لانتقادات عديدة ولهذا من ناحية قدمت الولايات المتحدة شروط مالية ميسرة لتمويل طلب تايوان لمحطتين نوويتين كما ساندت المؤسسات الأمريكية التى تسعى وراء عقود لتصدير مفاعلين نوويين للمكسيك كذلك اتجهت لرفع القيود على كل من جنوب أفريقيا والبرازيل لتحرير حصولهما على اليورانيوم المنشط ولكن من ناحية أخرى ظلت الإدارة الأمريكية تؤمن دافعها عن منع الانتشار العسكرى ولكن بأسلوب يسمح أولا بتقديم البلوتونيوم ليس لكل الدول ولكن لبعضها حيث يجب التمييز بين الدول الصديقة أو المعادية وما إذا كانت تهدد بالانتشار العسكرى أم لا، كما يسمح ثانيا بدعم التعاون مع أوروبا واليابان للحيلولة دون وصول الدول الصغرى للخيار الذرى العسكرى، مع العمل فى نفس الوقت على تخفيف دوافع بعض هذه الدول للحصول على هذا السلوك وذلك بتقديم الأسلحة التقليدية والضمانات بالمساعدة فى حالة التعرض لأى هجوم، وهذا ما حدث مع الباكستان كما سبقت الإشارة 3 مؤتمرات مراجعة معاهدة منع الانتشار ورد فعل دول العالم الثالث:

تتعدد مصادر جاذبية الخيار الذرى أمام بعض دول العالم الثالث ذات القدرات المتطورة فى هذا المجال، كذلك تتعدد الضغوط التى تدور إلى هذا الخيار وخاصة فى بعده العسكرى (72) من ناحية:

تعتقد هذه الدول فكرة أن التكنولوجيا الذرية يمكن أن تلعب دورا استراتيجيا فى عملية التحديث وعملية التنمية الصناعية ومن ناحية أخرى:

معظم هذه الدول تواجه معضلات أمنية عسكرية تعتقد أن القدرات الذرية يمكن أن تساعد فى حلها حيث تصبح رادعا ضد أى تهديدات للأمن وهذا واضح فى حالة الهند والباكستان وجنوب أفريقيا وإسرائيل والعراق وذلك بالنظر إلى الظروف الإقليمية لكل منهما ومن ناحية ثالثة:

وبالرغم من المصاعب الاقتصادية والاجتماعية فإن الدولة التى تصل إلى تقجر ذرى فهى يمكن أن تثير انتباه القوى العظمى وتدل على قدراتها العلمية وتعوض بعض آثار الماضى الاستعماري باختصار شديد ودون الدخول فى مزيد من التفاصيل فإن هذه الدول تنتظر إلى كل من

التطبيقات السلمية والعسكرية للتكنولوجيا الذرية كمصادر وسبل للقوة والمكانة الدولية وتدعيم الشعور بالأمن هذا وتحقيق هذه الدول هذه الأهداف بـصور وأشكال مختلفة من الجمع بين الاستخدامات السلمية والعسكرية على حد سواء بعبارة أخرى يمكن أن تكون القوة والمكانة نتاج نجاح داخلي وخارجي اقتصادي، أو نتاج زيادة القوة العسكرية وفي هذه الحالة الخيرة تتدخل أيضا الأهداف المنية ولكن مما لاشك فيه أن تطوير القدرات الذرية المدنية أو العسكرية يواجه قيودا عديدة مثل نقص الموارد، وإجراءات الرقابة التي يفرضها التعاون الذري والسابق الإشارة إلى أهمها والتي توضح مدى الصعوبة التي تواجهه هذه الدول في دفع برامجها الذرية أن لم يكن بالطبع تحقيق استقلال ذري، فهذا البديل الأخير يصعب جدا حتى على الدول الصناعية المتقدمة، إذن كيف جاء رد فعل دول العالم الثالث للسياسات الدولية لمنع الانتشار بكل أبعادها المتداخلة؟ كانت رؤية الدول النامية لهذه المشكلة حبيسة إدراكها للتحديات الدولية النابعة من وضع التبعية وتكريسه لاستمرار حالة التخلف على أساس أن عوامل هيكلية نظمية دولية هي التي تعوق التنمية الاقتصادية والتحديث السياسي وأن هذه العوامل ترجع جذورها العميقة إلى عدم المساواة في التوزيع العالمي للقوة والرخاء مما يترتب على استمرار التبعية وضياع المضمون الحقيقي للاستقلال ومن هذه العوامل الهيكلية ذلك المتعلق بحجب وتقييد نقل التكنولوجيا النووية وفي البداية لم يقع موضوع نقل هذه التكنولوجيا في نفس الإطار التأسيسي لاجتماعات الحوار بين الشمال والجنوب حيث أن الموضوعات النووية كانت ترتبط بالرقابة على التسليح أكثر من ارتباطها بالأبعاد الاقتصادية لهذا الحوار ولهذا تم تناولها في نطاق لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح وفي مؤتمرات دولية خاصة، وفي مؤتمرات أخرى للنظر في مراجعة معاهدة منع الانتشار

(73) ولقد اعترضت دول العالم الثالث على اجتماعات لندن التي وصفها بأنه كارتل عالمي ذري يريد فرض وتدعيم القيود على تصدير المعدات المواد النووية الحساسة، وهو الأمر الذي يعد انتهاكا للمادة الرابعة من معاهدة منع الانتشار والتي تسمح للدول غير الذرية بالحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية دون أي إجراءات تمييزية ومن ثم رأت هذه الدول التي فسرت هذه المادة على أنها دعوة للتعاون الذري لا ترتبط بإطار سياسات منع الانتشار أن المعاهدة متكافئة في حد ذاتها لأنها تفرض عليهم التزامات أكثر من الالتزامات التي تفرضها على القوى الذرية الأعضاء حيث أن هذه الخيرة لم تطبق المادة السادسة من المعاهدة الداهية لوقف الانتشار الرأسي بل وفرضت إجراءات جماعية وفردية تتعدى إجراءات الرقابة الدولية المنصوص عليها في المعاهدة وهذا يعنى انتهاكا للالتزامات الدول الصناعية بمقتضى المادة الرابعة كما ترتب عليه من ناحية أخرى

تميز بين الدول غير الذرية الأعضاء فى المعاهدة غير الأعضاء فيها والذين طوروا بالفعل قدراتهم الذرية فلقد كان تأثيرها على الفئة الأولى أكبر من تأثيرها على الفئة الثانية ومن ثم فإن هذه السياسات المكتملة للمعاهدة لم تمثل أى دافع للانضمام إليها

(74) وبناء على نص المعاهدة ذاتها تم عقد أول مؤتمر لمراجعة المعاهدة فى جنيف من 5 30 مايو سنة 1975 أى بعد خمس سنوات من تطبيقها وكان يقع هذا المؤتمر فى ذلك الوقت الذى تصاعدت فيه الشكوك حول فعالية أية جهود دولية للحيلولة دون تحول الاستخدامات السلمية إلى عسكرية عبء إيجاد علاج لبعض مظاهر القصور السابق الإشارة إليها وخاصة من حيث تدعيم التزامات الدول الذرية تجاه تقديم المساعدة الذرية للأغراض السلمية، وكذلك من حيث محاولة إقناع دول جديدة بالانضمام للمعاهدة أو إقناع دول أخرى بالتصديق عليها ولم يكن المناخ السائد فى المؤتمر يشير إلى الرغبة فى تحقيق الصالح العالمى بقدر ما كان يتسم بالمساومات ولقد انقسمت أعمال المؤتمر بين لجنتين: الأولى: سياسة تناولت موضوع نزع السلاح وضمانات الأمن الثانية: فنية تناولت موضوع التعاون الذرى السلمى وإجراءات الأمان الدولية

(75) ومع بداية المؤتمر الذى لم تكن الحماسة شديدة له حيث حضرته 58 دولة من مجموع 96 دولة عضو فى ذلك الوقت بالإضافة إلى 7 دول موقعة فقط وسبع دول قررت الحضور كمرآب وضح الانقسام العميق وثار الجدل بين الآراء المتنازعة فمن ناحية بدت الدول المسلحة ذريا راضية عن تطبيق المعاهدة فى حين طالبت الدول غى المسلحة ذريا بتنفيذ التزامات نزع السلاح والتعاون الدولى فى برامج الذرة المدنية ولم ترض الدول غير المسلحة عن البيان الختامى الذى تجاوز معظم الموضوعات محل الخلاف

(76) ولكن يبقى للمؤتمر أنه جسد الشعور المتزايد بالعلاقة بين التقييرات السلمية وبين الاتفاقات المستقبلية حول التسلح من ناحية، والاعتراف بالحاضر إلى تدعيم النظام القائم لإجراءات الأمان الدولية من ناحية أخرى

(77) هذا ويرى البعض أن جهود دول العالم الثالث تضمنت العمل على إصلاح وليس إسقاط النظام القائم لمنع الانتشار فبالرغم من تزايد شكوك المعارضين له على أساس أنه أداة تستغلها الدول المتقدمة لزيادة تبعيتهم الاقتصادية والفنية، إلا أن هذه الدول الأقل تقدما كانت تدرك قيمة قيود منع الانتشار المفروضة على الآخرين حتى ولو استمرت كل دولة فى البحث عن تطوير خيارها العسكرى الذرى ولهذا وخلال المؤتمر الأول للمراجعة وبالرغم من قوة اعتراض الدول الأقل تقدما على القيود المفروضة على نقل التكنولوجيا النووية من ناحية، وعلى النتائج المحدودة التى

وصلت إليها مباحثات الرقابة على الأسلحة الإستراتيجية من ناحية أخرى، إلا أن البين الختامى بين كيف تم التمسك بصلاحيه معاهدة منع الانتشار

(78) ومع تزايد وتراكم شعور دول العالم الثالث بعدم قيام الدول المتقدمة والدول المسلحة ذريا بالتزاماتها بل وبانتهاكها لها تجددت جهودها ومن ثم لم تختف الضغوط من أجل الوصول إلى إصلاح حقيقى لنظام المعاهدة وبدافع من يوجوسلافيا تحركت دول العالم الثالث بقوة واقترحت عقد مؤتمر طارئ للأمم المتحدة لوضع نظام نرى عالمى جديد للاستخدامات السلمية ولم ترض الدول الكبرى عن هذا التحرك

(79) ولقد تمكنت دول العالم الثالث من التأثير على المناقشات حول الانتشار وذلك خلال الدورة الخاصة للجمعية العامة (يونيه 1978) حول نزع السلاح وهى الأولى من نوعها فى تاريخ المنظمة وبالرغم من أن الوثيقة النهائية لم تعط إلا اهتماما ضئيلا لمشكلة انتشار الأسلحة الذرية إلا أن هذه الوثيقة وتحت إصرار من دول عدم الانحياز أكدت على الحقوق المشروعة لكل الدول فى تطوير برامج الطاقة الذرية بما يتفق ومصالحها واحتياجاتها ومن ثم فإن هذا التأكيد الكبير على الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية طغى على بعد الرقابة على التسليح فى سياسات منع الانتشار

(80) كذلك أعرب مؤتمر القمة السادس لدول عدم الانحياز (سبتمبر 1979 فى هافانا عن اهتمامه بمشكلة منع الانتشار ولكنها لا يجب أن تؤخذ ذريعة لحرمان الدول من حقها فى الحصول عليه وتطور التكنولوجيا الذرية للأغراض السلمية ولهذا أبرزت نتائج المؤتمر الاعتراضات على سياسات القيود التى فرضتها الدول الكبرى على نقل هذه التكنولوجيا

(81) وهكذا ومع نهاية السبعينات وعلى ضوء اختلاف الأولويات بين من يملك ومن لا يملك الذرة ثار التساؤل التالى المزدوج الأبعاد:

من ناحية:

هل تستطيع الدول النامية أن تخلق جبهة مشتركة تقدر على الضغط من أجل إيجاد إزالة الشكوك حول نوايا التحول للاستخدامات العسكرية أو من أجل بديل جديد يقوم مثلا على مبدأ الاعتماد على الذات؟ ومن ناحية ثانية:

فى القدرة على إنتاج الأسلحة الذرية المدنية؟ هل يجب أن تسود وتتفوق أهداف المعاهدة الخاصة بمنع الانتشار العسكرى على أهداف التعاون الدولى الذرى فى مجال الاستخدامات السلمية أم يمكن إيجاد نوع من التوازن؟ وما هى إذن القيود المتبادلة والمقبولة بين كل من المصدرين والمستوردين للتكنولوجيا النووية والتى يمكن أن تحقق هذا الهدف؟

(82) فهل جاءت الضغوط قوية أثناء مؤتمر المراجعة الثاني الذي انعقد في نهاية أغسطس 1980؟ أم نجحت الدول المتقدمة في تجميد الوضع من جديد؟ ولقد كان هذا المؤتمر مطالبا بالبحث في مدى انطباق المادتين الأولى والثانية وفي ما إذا كانت بعض شروط نقل التكنولوجيا النووية قد شاركت أم لا في خلق مخاطر الانتشار العسكري وخاصة في حالة الدول غير الأعضاء في المعاهدة

(83) شاركت في هذا المؤتمر 75 دولة عضو في المعاهدة إلى جانب مراقبين من بين الدول غير الأعضاء ولقد ترأس المؤتمر السيد كتانى وهو عراقى الجنسية وهو ما لم ترض عنه الدول الكبرى ولقد أثير في المؤتمر ولأول مرة وعلى عكس المؤتمر السابق موضوع التعاون النووى بين الدول الغربية وبين كل من إسرائيل وجنوب أفريقيا وذلك بناء على ضغوط من دول العالم الثالث التى هاجمت واتهمت بشدة هذا التعاون بالرغم من أهمية هذه القضية إلا أن الموضوع الأساسى كان يدور حول المادة 71 الخاصة بالانتشار الراسى ولقد اتسم هذا المؤتمر بالانقسام بين الشمال والجنوب وليس بين الشرق والغرب كما هو المعتاد ونظرا لصعوبة التوصل إلى إجماع بين الدول الكبرى ودول العالم الثالث حول قضايا الحد من التسلح من ناحية وحول منع الانتشار الأفقى من ناحية أخرى فلقد اقترحت دول العالم الثالث تأجيل المؤتمر إلى عام 1981 ورفضت الدول الكبرى الغربية هذا الاقتراح، كما لم تكن وخاصة القوتين العظم على استعداد لتقديم أية تنازلات ولهذا رفضت طلب دول العالم الثالث بأن ينص البيان الختامى للمؤتمر على ضرورة نزع السلاح ووقف التسابق على التسلح والتجارب النووية ولقد اتضح هذا الموقف من قبل خلال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بنزع السلاح سنة 1978 ولم يصدر عن المؤتمر بيان ختامى وكان هذا يعنى فشلا للمؤتمر وإضعافا لآثار المعاهدة على نحو دعم من مواقف الدول المعارضة لها مثل الهند وباكستان ولكن لم ينهار نظام المعاهدة

(84) واستمرت جهود دول العالم الثالث وخاصة حول تدعيم تطبيق المادتين الأولى والثانية من المعاهدة فلقد كونت يوجوسلافيا والهند والأرجنتين وإندونيسيا مجموعة تنسيق خاصة بنقل التكنولوجيا النووية، كما اقترحت يوجوسلافيا عقد مؤتمر للأمم المتحدة حول الطاقة النووية، وطالبت بضرورة توفير إطار فعال لتقديم وبحث شكاوى دول العالم الثالث ضد التمييز في مجالات نقل التكنولوجيا النووية للاستخدامات النووية

(85) الجولة الثالثة:

وضع المشكلة منذ بداية الثمانينات:

وبعد أن أثارت المشكلة منذ سنة 1974 وحتى سنة 1987 مناقشات وجهود دولية مكثفة هدأت هذه الحدة لا لأن المشكلة قد حلت ولكنها على العكس اكتسبت لأسباب مختلفة كما سنرى أبعادا أكثر تعقيدا ولكن فى ظل مناخ دولى ساهم فى دفعها إلى هامش الاهتمامات الدولية ومن أهم أبعاد هذا المناخ كان التدهور الشديد فى العلاقات بين الشرق والغرب ومع تركيز الاهتمام على التوازن الإستراتيجى بين القوتين الأعظم فى ظل حرب باردة جديدة تراجعت أهمية الموضوعات المتعلقة مباشرة بالعالم الثالث (مثل منع الانتشار الأفقى) والتي سبق واحتلت أولوية هامة لدى إدارة كارتر وبعد أن أضحت من جديد العالم الثالث مسرحا للمنافسة المباشرة بين القوتين كان لابد وأن يتراجع أيضا اهتمامها بسياسات مكلفة اقتصاديا وسياسيا والتي سبق اتباعها فى ظل إجراءات تقييد نقل التكنولوجيا النووية ولم يهدأ فى ظل هذا المناخ التسابق نحو الخيار الذرى العسكرى فى أرجاء متفرقة من العالم الثالث وكان حزب إسرائيل للمفاعل النووى العراقى فى يولييه سنة 1981

(86) من الأحداث الهامة التى جددت حيوية المناقشات حول حقيقة وزن وحول أبعاد ومدى خطورة المشكلة التى تتخذ أشكالا جديدة يصعب مراقبتها والسيطرة عليها

(87) ومن ثم فإن تقييم الاتجاهات الكبرى للمشكلة خلال الثمانينات يتطرق إلى المقارنة بين الافتراضات التى اتبعت مع بداية الجولة الثانية وبين مايلى:

أولا: ما وصل إليه حجم المشكلة بالمقارنة بالتحذيرات الشديدة التى أثرت فى منتصف السبعينات حول تزايد الإقبال على الطاقة النووية ومن ثم حول احتمال تزايد أعضاء النادى الذرى وذلك على ضوء العلاقة بين الاستخدامات السلمية وبين التحول نحو الأغراض العسكرية وثانيا: نتائج المسار الفعلى لسياسات منع الانتشار طوال الموجة الثانية ومدلولها بالنسبة لمدى فعالية القيود المختلفة: القانونية، الفنية والسياسية حيث يرى البعض

(88) أن الافتراضات حول الميرين السابقين والتى دارت حولها المناقشات والجهود الدولية خلال الجولة الثانية قد بدت بعد ذلك غير صحيحة ومن ثم كانت النتيجة صعوبة الوصول إلى استراتيجية فعالة لمنع الانتشار الذرى فى العالم الثالث
أولا: حجم المشكلة:

يقتضى تحديد الحجم الذى وصلت إليه المشكلة تحليل أبعاد مترابطة ومتداخلة من ناحية: مدى اتساع نطاق الانتشار المحتمل، ومن ناحية أخرى ظهوره فى أشكال جديدة
1 فإذا كان الواضح ظاهريا خلال أربعة عقود هو أن معدل الانتشار كان بطيئا حيث أن ثمانى دول فقط (بما فيها الهند، إسرائيل، جنوب أفريقيا)

(89) هي الأعضاء في النادي الذرى، إلا أن البعض

(90) يرى أن هذا لا يعد ضمانا كافيا لاستمرار هذا الاتجاه في المستقبل حيث أن هناك مجموعة من المؤشرات تدفع للاعتقاد باستمرار ظاهرة الانتشار خلال الثمانينات بل وربما تتصاعد نغماتها إذا لم تتخذ الإجراءات الفعالة لاحتوائها ومن أهم هذه المؤشرات ذلك الوضع الحالى لنظام منع الانتشار، والعواقب المترتبة على مناخ الحرب الباردة الجديدة (كما سنرى) فإنه بالنظر إلى معيار القدرات الفنية والعلمية لبعض دول العالم الثالث وبالنظر إلى مطامحها ودوافعها المعلنة السياسية والأمنية فإنه يمكن وضع قائمة دقيقة بهذه الدول التى تثير مخاطر انتشار عسكرى حقيقى خلال الثمانينات والتسعينات وذلك بعد أن كان الاتجاه طوال العقد الماضى ينطلق من مجرد تحذيرات مجردة وعامة وهذه الدول تتوزع جغرافيا على النحو التالى

(91) فى الشرق الأوسط هناك إسرائيل، والعراق، ومصر وليبيا (ثم سوريا والجزائر وبعض دول الخليج وذلك بعد سنة 1990) وفى شبه القارة الهندية وجنوب غرب آسيا هناك:

الهند باكستان، تركيا، إيران وفى الشرق الأقصى:

تايوان، كوريا الجنوبية وفى أمريكا اللاتينية هناك الأرجنتين، البرازيل المكسيك، كوبا وفى أفريقيا هناك جنوب أفريقيا (ثم نيجيريا وزائير وذلك بعد سنة 1990) ومن بين هذه الدول هناك ثلاث دول أعضاء فى النادي الذرى وإن لم يعلنوا عن ذلك رسميا (إسرائيل، جنوب أفريقيا والهند:

تلك الخيرة أعلنت من أول تفجير ذرى لها ولكنها أكدت غاياته السلمية وليس العسكرية

2) ويزيد من تدعيم هذه التوقعات عامل آخر خاص بالثمانينات وهو التطور العميق فى أشكال الانتشار وهنا يتجدد طرح مشكلة العلاقة بين الاستخدامات السلمية المدنية وبين التحول للأغراض العسكرية، وذلك على نحو يدحض الافتراض الذى اتبع فى العقد الماضى وخاصة لدى الإدارة الأمريكية والقائل بالتطابق الحتمى بين كل اتجاه للخيار الذرى وبين الهدف والقدرة على التوصل للتسلح الذرى العسكرى، أى بعبارة أخرى القائل بأن انتشار الأسلحة الذرية من ناحية وانتشار الطاقة الذرية من ناحية أخرى هما مشكلتان متصلتان مباشرة ومؤثرتان على الأمن والسلام العالمى لأنهما وجهان لعملة واحدة هي ظاهرة الانتشار

(92) فلقد أخذ يتضح تدريجيا أن هذه الرابطة المفترضة بين الأبعاد المنية وبين الأبعاد التجارية والمدنية لمشكلة الانتشار ليست بهذه القوة أو الحتمية ويدل على ذلك مايلى:

أولا: بعد التقديرات المتقابلة جدا حول تزايد الطلب على الطاقة النووية اتضح خطأ هذه التقديرات فلقد واجه إنشاء المفاعلات الطاقة النووية فى العالم الثالث ولأسباب عديدة

(93)بطاً شديداً، بل وألغيت بعض الاتفاقات الهامة (إيران المكسيك) بحيث ظل نصيب هذه الدول من النمو الذرى العالمى متواضعا جدا (فمن بين 244 مفاعلا فى العالم عند منتصف الثمانينات كانت 9 منها توجد فى العالم الثالث)

ثانيا: لم تتحقق القدرة على إنتاج الأسلحة الذرية فى الدول التى تهدد بالانتشار من برامج الطاقة الذرية أساسا فقط فمن الملاحظ أن الانكماش فى هذه البرامج لم يحل العديد منها دون تطوير قدراتها الذرية العسكرية باستخدام تسهيلات وأبحاث خاصة أقيمت لهذا الغرض خصيصا فمن الإحدى عشرة دولة التى تتركز التوقعات حول حجم ودرجة نمو برامجها النووية (الأرجنتين البرازيل، الهند، إسرائيل، العراق، باكستان، جنوب أفريقيا، كوريا الجنوبية، تايوان، مصر، ليبيا) نجد أن أربعة منها لا تحوز مفاعل طاقة نووية قوى (إسرائيل، العراق، مصر، ليبيا) ومعظم الدول الأولى لا تحوز إلا برامج طاقة متواضعة جدا كذلك يجدر الإشارة أن معظم التسهيلات التى تستخدم للأغراض العسكرية مباشرة قد تم تطويرها بجهود محلية أى بدون رقابة الدول الكبرى المصدرة كذلك تطور أحيانا أخرى تعاون ذرى بين بعض هذه الدول بعيدا عن رقابة السوق الذرية الدولية (بين إسرائيل وجنوب أفريقيا، وبين إسرائيل والهند) هذا فضلا بالطبع عن أساليب أخرى غير شرعية اتبعتها بعض الدول وخاصة إسرائيل (مثل شرق تكنولوجيا التنشيط أو المواد الذرية) خلاصة القول كما تعكس الدلائل السابقة أنه ليس هناك علاقة مباشرة وواضحة بين التكنولوجيا الذرية المدنية وبين انتشار الأسلحة الذرية ومهما كانت أهمية السياسات التقليدية فى مجال التجارة الذرية فإنها لا تمثل الحل الوحيد للمشكلة كل البعاد السابقة تخلق وضعاً خطيراً لحجم المشكلة يفلت من نطاق الرقابة الدولية التى تتسم أصلا بالضعف كما سنرى، وحيث أن ظاهرة الانتشار تتسم بالغموض والسرية والذى معها يصبح من الصعب القيام بتقدير دقيق للوضع الذرى لبعض الدول التى تهدد بمزيد من الانتشار وهذا الوضع ليس أقل خطورة عما كان متوقعا فى منتصف السبعينات ولكن العكس صحيح حيث تتزايد صعوبة السيطرة عليه من خلال وسائل الرقابة الدولية القائمة وهذا يقودنا إلى الجزئية التالية مسار تقييم نتائج سياسات منع الانتشار خلال الجولة الثانية:

أن تقييم هذه النتائج يدحض صحة افتراضات أخرى اتبعت حول كيف أن تشجيع الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار وتدعيمها ومن ثم قبول الالتزام بإجراءات الأمان الدولية من ناحية، وتعويض القصور فى هذه الإجراءات بسياسات جماعية أو فردية من ناحية أخرى ضرورة لمنع الانتشار على نحو يغلب بعد الرقابة على التسلح على بعد تنظم الاستخدامات السلمية فى سياسات منع الانتشار ذلك أنه الثمانينات بدأت بأزمة لا سابق لها مر بها النظام الدولى الذرى، الذى هزته

مناقشات وجهود السبعينات كما رأينا بحيث خرج منها وهو أكثر ضعفا من قبل بل أن أزمته هذه التي سهلت بل وأضفت الشرعية إلى حد ما على تطور مسار الخيار الذرى العسكرى لبعض الدول

1 (94) حقيقة الأبعاد الفنية للمشكلة:

فبعد الصدام بين الشمال والجنوب خلال مؤتمري المراجعة، وبعد الصدام فيما بين الدول المصدرة الأساسية اتضح مايلي:

أولا: أنه لم يتم حل مسألة القيود الفنية اللازمة للكفاح ضد الانتشار ومن ثم فإن النظام الذرى الدولى لم يصل لاتفاق على نمط السياسات الفعلية لمنع الانتشار فى نفس الوقت الذى تزايدت فيه الشكوك حول مصداقية وفعالية معاهدة منع الانتشار و ضمانات الوكالة الدولية للطاقة النووية وبين التحول للأغراض العسكرية قد دفعت الاهتمام بالتفتيش الدولى على الأولى إلا أن هذا المنهج الذى يحاول تقليص مشاكل سياسية هامة فى إطار مشاكل فنية مجردة قد أثبت عدم كمال نظام إجراءات الأمان الدولية وعدم فعاليته فى الكشف عن التحول للأغراض العسكرية فى الوقت المناسب هذا فضلا بالطبع عن وجود تسهيلات نووية حساسة لدى بعض الدول ولا تخضع لأى تفتيش دولى كما أن قبول الخضوع لإجراءات الأمان ليس إلا مجرد التزام سياسى يمكن الرجوع فيه طالما كان قبوله فى البداية وسيلة للتغلب على الاعتراضات السياسية التى كانت تعوق الحصول على التكنولوجيا النووية هذا وتتأكد فعالية إجراءات الأمان حين تقبل كل الأطراف الالتزام بها على أساس لأنها تحقق مصالح كل منهم، ومن ثم لا تسعى للتخلص منها

(95) ثانيا: اتضح خطأ الافتراض بأن السياسات المكتملة وخاصة الإجراءات الفردية من جانب الولايات المتحدة يمكن أن تعوض قصور القيود الفنية فلقد اتسمت هذه السياسات بدورها بالضعف نظرا للاعتبارات التالية

(96) فمن ناحية هى تقوم على مبدأ المنع ولذا فهى أيضا لا تنتظر بعين الاعتبار لكون مشكلة الانتشار ليس مشكلة فنية فقط ولكن مشكلة سياسية أيضا تتطلب حولا سياسية حيث أن الخطط الفنية لا يمكن أن تحل بمفردها المشكلة ومن ناحية ثانية:

أثر وقف أو تقييد التعاون فى مجال الذرة على الدول ذات برامج الطاقة النووية المتقدمة وهى الدول الصناعية فى حين كان تأثيرها محددا بالنسبة لمعظم دول العالم الثالث ذات القدرات الذرية والتي سبق ورأينا أنها لا تحوز فى معظمها برامج طاقة مدنية قوية زمن ثم فلقد هددت هذه السياسات الاستخدام السلمى للذرة فى أوروبا الغربية واليابان وكانت وراء توتر علاقات التحالف الغربى ومن ناحية ثالثة:

أقلت هذه السياسات بشك كبير على فعالية وجدوى معاهدة منع الانتشار وخاصة فيما يتعلق بالتفتيش الدولى وميثاق التجارة الذرية العالمية حيث أن كل إجراء جديد خارجها كان يؤكد أن نظام هذه المعاهدة غير كاف مما كان يزيد من معارضة بعض دول العالم الثالث لها ومن ناحية رابعة: هذه السياسات لم تأخذ فى الاعتبار التعقيد الذى أصاب المشكلة بعد احتمال ظهور مصدرين جديدين لبعض التسهيلات النووية من بين دول العالم الثالث مثل الهند والأرجنتين وهما من أقوى المعارضين للنظام الحالى لمنع الانتشار هذا فضلا عن التعاون الذرى الوطيد بين بعض الدول التى توشك أن تعبر أو عبرت بالفعل لباب النادى الذرى هذا ومن العوامل الهامة التى كانت وراء فشل الإجراءات المكتملة لمعاهدة منع الانتشار:

عوامل اقتصادية:

فإن جمود السوق الذرية الدولية نتيجة البطء الشديد الذى تعرض له إنشاء المفاعلات النووية فى عديد من الدول المصدرة أدى بهذه الدول إلى إعادة انظر فى قبولها لسياسات تقييدية تزداد تكلفتها الاقتصادية يوما بعد يوم (سياسة ريجان الجديدة) ومن ثم فإن الوضع يهدد بالعودة إلى المنافسة الشرسة التى اشتعلت فى بداية السبعينات بين الدول المصدرة (97) والى حادى اجتماعات لندن الحد من عواقبها السلبية على سياسات منع الانتشار كما سبق ورأينا) هذا ولقد اهتمت العديد من التحليلات بكيفية تنظيم السوق النووى العالمى وبالأتماط البديلة لهذا التنظيم التى تختلف فيما بينها من حيث أثارها على سرعة وخصائص بعض هذه التحليلات

(99) إلى أن خبرة السبعينات تشير إلى أنه ليس هناك فرصة كبيرة لنجاح سياسات منع الانتشار التى تهمل المصالح الاقتصادية القومية للدول الأساسية المصدرة للتكنولوجيا النووية وتزداد فرص النجاح أمام الإجراءات التى تنجح فى الحد من التنافس بين هذه الدول وعلى النحو الذى يخدم مصالحها المشتركة بعبارة أخرى فإن المعضلة القائمة تتلخص فى كيفية الموازنة بين متطلبات منع الانتشار وبين متطلبات تصدير المواد والتكنولوجيا النووية تحت ضغط قوى السوق الدولية من ناحية القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الداخلية من ناحية أخرى

2 أهمية الأبعاد السياسية للمشكلة:

يبين التحليل السابق كيف أن المشكلة ليست فنية أو تجارية فقط ولكن أبعاده السياسية يجب أن تحوز قدرا أكبر من الاهتمام الذى حازته حتى الآن بالمقارنة بالأبعاد الفنية والتجارية ومن ثم فإن حلها لن يتحقق إلا بالاعتراف بهذه الأبعاد السياسية التى تقتضى حلولاً وأوضاعاً سياسية ملائمة

وليس مجرد سياسات أو قيود فنية وتنبثق هذه الأبعاد من ثلاث مستويات تحليلية:
مستوى النظام الدولي الشامل، مستوى نظام العلاقات بين الدول الأساسية المصدر،
ومستوى نظام العلاقات بين دول العالم الثالث ذاتها بالنسبة للمستوى الأول:
(100) فالأول:

(100) فإن حالة اشتداد التوتر في العلاقات بين الشرق والغرب في ظل الحرب الباردة
الثانية يشارك في زيادة مخاطر الانتشار يعيد إلى الأذهان خبرة الخمسينات في ظل الحرب الباردة
الأولى وذلك للأسباب التالية:

فمن ناحية أدى هذا التوتر إلى تراجع مشكلة الانتشار إلى الخلف في قائمة اهتمامات
القوتين العظم بل أنهما يريا في سياسات هذا المنع عائقا أمام تحقيق بعض أهداف سياساتها
الخارجية ومن ثم بدر من جانبها بعض التحركات التي تعكس تغيرا تدريجيا في إدراكهما للمشكلة
وللسياسات اللازمة لحلها:

فلقد أخذت القوتان تستغلان صادراتهما النووية كوسيلة لكسب وتدعيم النفوذ في العالم
الثالث، الأمر الذى قلص من فعالية القيود الفنية والتجارية وأبرز الحاجة إلى وجود اتفاق عالمي بين
القوتين العظم في هذا المجال ومن أهم الدلائل على هذا الوضع سياسة ريجان الجديدة السابق
الإشارة إليها والتي ساندت بقوة إلغاء السياسة التي كانت تمنع الولايات المتحدة من تقديم المساعدة
العسكرية والاقتصادية للدول التي تسعى إلى امتلاك السلاح الذرى ومن ثم كانت عودة هذه المساعدة
إلى كل من باكستان وإسرائيل حتى بالرغم من قيام الأخيرة بضرب المفاعل النووى العراقى الأمر
الذى قد ترتب عليه وقف مؤقت للمعونة الأمريكية بالنسبة للمستوى الأول:

(100) فالأول: (100) فإن حالة اشتداد التوتر في العلاقات بين الشرق والغرب في ظل
الحرب الباردة الثانية يشارك في زيادة مخاطر الانتشار يعيد إلى الأذهان خبرة الخمسينات في ظل
الحرب الباردة الأولى وذلك للأسباب التالية:

فمن ناحية أدى هذا التوتر إلى تراجع مشكلة الانتشار إلى الخلف في قائمة اهتمامات
القوتين العظم بل أنهما يريا في سياسات هذا المنع عائقا أمام تحقيق بعض أهداف سياساتها
الخارجية ومن ثم بدر من جانبها بعض التحركات التي تعكس تغيرا تدريجيا في إدراكهما للمشكلة
وللسياسات اللازمة لحلها:

فلقد أخذت القوتان تستغلان صادراتهما النووية كوسيلة لكسب وتدعيم النفوذ في العالم
الثالث، الأمر الذى قلص من فعالية القيود الفنية والتجارية وأبرز الحاجة إلى وجود اتفاق عالمي بين

القوتين العظم في هذا المجال ومن أهم الدلائل على هذا الوضع سياسة ريجان الجديدة السابق الإشارة إليها والتي ساندت بقوة إلغاء السياسة التي كانت تمنع الولايات المتحدة من تقديم المساعدة العسكرية والاقتصادية للدول التي تسعى إلى امتلاك السلاح الذري ومن ثم كانت عودة هذه المساعدة إلى كل من باكستان وإسرائيل حتى بالرغم من قيام الأخيرة بضرب المفاعل النووى العراقى الأمر الذى قد ترتب عليه وقف مؤقت للمعونة الأمريكية كذلك تدعم التعاون بين الاتحاد السوفيتى والأرجنتين:

فلقد حصلت الأخيرة من الأولى على حاجتها من اليورانيوم المنشط والماء الثقيل والذرى رفضت الدول الغربية تقديمه لها بحجة سياسات وقيود منع الانتشار وفى المقابل فإن الاتحاد السوفيتى وبفضل القمح الأرجنتينى استطاع أن يواجه الحظر الجزئى الذى فرضته إدارة كارتر على صادرات القمح الأمريكية إليه بعد الغزو السوفيتى لأفغانستان ومن ناحية أخرى:

يؤدى اشتداد المنافسة العسكرية بين القوتين العظم على ساحة العالم الثالث إلى زيادة الشعور بعدم الأمن الأمر الذى يزيد من وزن الآراء التى تدافع عن ضرورة السلاح الذرى كسبيل أساسى لتدعيم المن هذا فضلا عن أن التزايد فى التسابق على التسلح النووى بينهما أعطى مبررا معنويا ودبلوماسيا إضافيا لبعض الدول التى تسعى للخيار الذرى العسكرى وإضافة لما سبق وكما يبرز من إحدى التحليلات للتغيرات المستقبلية فى هيكل النظام الدولى وما لها من انعكاسات على سلوك الدول الأعضاء وخاصة من العالم الثالث

(101) فإن الاتجاه السائد لتطور النظام الدولى سيشارك إلى جانب التطورات التكنولوجية

فى توفير مناخ أكثر ملائمة لحيازة عدد جديد من الدول للسلاح الذرى وبالنسبة للمستوى الثانى:

(102) فإن من العوامل الأساسية المؤثرة على سياسات تصدير الدول الصناعية تلك

التفاعلات بينها التى تتعلق بتحقيق أهداف دبلوماسية متعددة من أهمها الاستقلال عن الولايات المتحدة ومن أبرز الأمثلة على هذا التطور الذى حدث فى سياسات التصدير النووية لفرنسا فى ظل رئاسة بومبيدو ثم ديستان وذلك نظرا للاختلاف بين أسلوبهما الدبلوماسى تجاه الولايات المتحدة (كما رأينا) كذلك لا يمكن الفصل بين النزاع الأمريكى الأمانى حول التجارة النووية وبين موضوعات أخرى مثل تزايد معدل الصحوة الاقتصادية الألمانية حيث أن هذه المشكلة تعد جزءا من عملية إعادة صياغة العلاقات الأمريكية الألمانية فبالرغم من علاقة التحالف الوطيدة بين الدولتين إلى أن سياسة الصادرات النووية الألمانية أثبتت نظرا للتمسك بالحفاظ على المصالح الاقتصادية صعوبة إدارة مشاكل التجارة الدولية الذرية انطلاقا من الاعتبارات السياسية فقط وذلك نظرا لتأثير قوى اقتصادية

واجتماعية وسياسية داخلية على السياسة الألمانية، بعبارة أخرى، وبالرغم من الاتفاق الأساسي بين الولايات المتحدة وباقي الدول الأساسية المصدرة على خطورة الانتشار إلا أن اختلاف مصالحهم الاقتصادية والسياسية يكمن وراء الاختلاف بين الحكومات الغربية وذلك في ظل التطورات في هيكل النظام الدولي والتغيرات في الوزن النسبية للقوى العالمية (مع انتهاء القيادة الأمريكية المطلقة للعالم الغربي) وراء عدم الاتفاق حول دبلوماسية تنظيم التجارة الدولية النووية ومن ثم ضالة تأثيرها على منع الانتشار وبالنسبة للمستوى الثالث:

(103) فهو يرتبط بهيكل الدوافع السياسية الأمنية نحو الخيار الذرى العسكرى فإذا كانت القيود الفنية والقانونية تبدو ضئيلة التأثير على منع الانتشار فإن الاهتمام بمشاكل أمن الدول المعنية قد يؤدي إلى إبعادها عن استمرار السعى نحو هذا الخيار حتى ولو كان لديها القدرة على ذلك فإن المحددات النهائية لانتشار الأسلحة الذرية ليست إلا نتاج الإدارة السياسية أساسا فلقد رأينا كيف أن القيود الفنية والتجارية لا يمكن أن تمنع دولة لديها القدرات المطلوبة والإدارة السياسية عن تنفيذ قرارها بالوصول إلى إنتاج السلاح الذرى وهو القرار الذى تتخذه تحت ضغوط ودوافع سياسية أمنى إقليمية بالدرجة الأولى (وضع إسرائيل، جنوب أفريقيا، باكستان، الهند) كذلك سبقت الإشارة إلى أن التمييز بين البرامج المدنية والبرامج العسكرية يعد موضوعا سياسيا بالدرجة الأولى لأن التحول للأغراض العسكرية يمكن أن يتحقق بصورة مباشرة أو غير مباشرة إذا ما اتخذ القرار ولهذا يبدو أحيانا أن أفضل السبل لتقييد الانتشار النووى هو التعامل مع الدوافع التى تقود بعض الدول للسعى وراء السلام الذرى اعتقادا بأن الأسلحة التقليدية لا تكفى لردع التهديد المحيط بها بعبارة أخرى من الضروري إعطاء الظروف السياسية المنية الإقليمية التى تحيط بهذه الدول اهتماما أكبر من الاهتمام الذى أعطى حتى الآن للتجارة الدولية الذرية ولنظام معاهدة منع الانتشار ومن أبرز الأمثلة على ذلك المنهاج العلاقات الأمريكية الباكستانية فبعد قطع إدارة كارتر للمساعدات الاقتصادية والعسكرية عن باكستان جاء ريجان بمفهومه عن أهمية التعاون وتوفير ضمانات المن (تكثيف إمدادات الأسلحة التقليدية) للإقناع بالابتعاد عن الخيار الذرى العسكرى وبالرغم من تكرار الدعوة للاهتمام بهذا السبيل إلا أنه يبدو وأنه لا تتأكد فعاليته إلا فى حالة وجود علاقة تبعية وطيدة بين الدولة المعنية وبين القوى الكبرى وحتى لو توافرت هذه العلاقة فهى قد لا تجدى فى الحيلولة دون هذه الدولة وبين استمرار السعى نحو الخيار الذرى العسكرى وذلك إذا كان لها رؤيتها المحددة حول ما ستجنيه من وراء هذا الخيار فلم يردع باكستان عن تطوير عن تطوير قدراتها الذرية وقف المعونة الأمريكية أو إعادتها وهنا يوضح البعض (104) كيف أن مبيعات الأسلحة التقليدية ليست بديلا كاملا للسلاح

النوى وخاصة فى حالات الدول التى تعتقد بقوة أن وجودها مهددا وأن أمنها يتحقق ويتدعم بتطوير السلاح الذرى المستقل وهذا يعنى أنه ليس هناك وصفا بسيطا للعلاقات بين التسليح التقليدى والتسليح الذرى ينطبق على كل الحالات فهل المطلوب إذن ضمانات مباشرة من جانب القوتين العظم بالحفاظ على أمن الدول المعنية فى حالة تعرضها لذى عدوان؟ وهل هذا بدوره يكفى لإضعاف أو إلغاء جاذبية الخيار الذرى؟ بعبارة أخرى هل يمكن بالنسبة للعالم الثالث تكرار نفس نمط ضمان الولايات المتحدة لأمن حلفائها الغربيين من الدول غير الذرية، وضمان الاتحاد السوفيتى لأمن حلفائه أعضاء حلف وارسو من الدول غير الذرية أيضا؟ ومن أبرز الأمثلة أيضا على أن دول العالم الثالث لا تدرك الانتشار الذرى كمشكلة مجردة ولكن كمشكلة خاصة ترتبط بطبيعة ظروفها المنية أمثلة ردود الفعل تجاه القدرة النووية الإسرائيلية والتى تبين كيف أن فلسفة منع الانتشار لا يمكن أن تقوم فى فراغ سياسى ولكن يجب أن تطرح كمشكلة تتعلق بمصالح مباشرة لكل دول المنطقة دون تمييز بينها فطالما فشل النظام الدولى القائم لمنع الانتشار فى منع إسرائيل وجنوب أفريقيا من تطوير قدراتها الذرية العسكرية فسيصبح من الصعب إقناع باقى دول العالم الثالث بفعالية هذا النظام والحاجة إليه وخاصة بعد استمرار رفض هاتين الدولتين الانضمام إليه بالرغم من انضمام كل الدول العربية والأفريقية ذات النشاط الذرى إلى المعاهدة ومثل هذه الأوضاع وخاصة بعد ضرب إسرائيل للمفاعل النووى العراقى وبعد تأكيدها العزم على الاستمرار فى مثل هذه الهجمات الوقائية ضد المنشآت العربية النووية التى تمثل خطرا حقيقيا لن تؤدى إلا إلى زيادة دعم الاتجاه نحو التخلي ولو فى الجمل الطويل عن المعاهدة فإنه إذا استمر هذا الخلل الأساسى فلن تجدى أى ضغوط على دول العالم الثالث لتقبل فرض رقابة أشد وأكثر شمولاً على نشاطاتها النووية للحيلولة دون تحولها للأغراض العسكرية

(105) وهكذا تتأكد الشكوك حول مدى صحة الافتراض القائل بأنه يمكن تجنب التناقض بين العمل من اجل منع الانتشار الأفقى من ناحية وبين المصالح القومية الأمنية للدول التى تهدد بالانتشار من ناحية أخرى ذلك لأنه يبدو من الصعب جدا فى مواجهة رؤى ومدركات محددة للمكاسب من وراء الخيار الذرى العسكرى أن يمنع الانتشار النووى تماما ولكن يمكن تأخيره أو تنظيمه ليقع فى الإطار السياسى وبالمعدل الذى لا يدمر الاستقرار العالمى أو التوازنات الإقليمية

(106) ولهذا برزت الدعوة للحاجة إلى تكملة وتدعيم المبادئ العامة لمعاهدة منع الانتشار بمناهج إقليمية وتعد معاهدة (1967) Tlatelolco أكثر الأمثلة أهمية على الحلول الإقليمية (107) ولقد ترتب عليها تخفيف التوتر بين البرازيل والأرجنتين وهما الدولتين المتعادلتين فى المجال الذرى،

الأمر الذى ساهم فى تحقيق استقرار مشكلة الانتشار فى أمريكا اللاتينية، انطلاقا من إرساء إجراءات بناء الثقة ويمكن لهذه الإجراءات أن تلعب على الصعيد الإقليمي دورا أكثر أهمية من الدور الذى قامت به حتى الآن على الصعيد الدولى (حيث من المفروض أن تمثل جوهر مفهوم الرقابة الدولية ومعاهدة منع الانتشار

(108) إلا أنها لن تنجح وتحقق فعاليته إذا كانت مفروضة على الدول المعنية، وإذا استمر الجدل الخاص لشكل ومضمون سياسات منع الانتشار بين الدول الأساسية المصدرة للتكنولوجيا النووية وخاصة الولايات المتحدة وأوروبا الغربية كما يجب أن يبذل جهدا قويا لضم إسرائيل وجنوب أفريقيا لنظام منع الانتشار القائم ولقد تجددت بقوة الحاجة لهذا المنهاج الإقليمي للمشكلة بعد ضرب إسرائيل للمفاعل النووى العراقى فى سنة 1981:

فلقد أوضح هذا العمل العدوانى كيف أن قبول الرقابة الدولية والانضمام إلى المعاهدة _العراق صدقت على المعاهدة 1969) ليس كافيا للحيلولة دون تصاعد خطير فى المنطقة بسبب المشكلة الذرية ولذا أضحت السؤال المتفجر هو ما الذى يمكن أن يتم لتحقيق استقرار الوضع الذرى فى الشرق الأوسط ؟ هل يمكن أن يتحقق كما يتصور البعض

(109) حلا إقليميا على غرار تجربة دول أمريكا اللاتينية أى يقوم على أساس إجراءات بناء الثقة بين إسرائيل والدول العربية فى نفس الوقت الذى تنتهك فيه إسرائيل والدول العربية فى نفس الوقت الذى تنتهك فيه إسرائيل كل قيم الحق والعدل والسلام، وفى نفس الوقت أيضا الذى تزرع فيه الدول العربية تحت وطأة الانقسام وغياب إرادة عربية واحدة؟ بعبارة أخرى هل يمكن إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة منزوعة السلاح الذرى كما تحقق لأمريكا اللاتينية عن طريق المعاهدة المذكورة سنة 1967؟

(110) وفضلا عن هذا المنهاج الإقليمي فما زالت الحاجة قائمة لتدعيم معاهدة منع الانتشار لأنها تعبر عن قيم راسخة فى هذا المجال لا يمكن التخلي عنها نهائيا وخاصة إذا استطاعت أن تحل مشكلة التعاون بين الدول الذرية وغير الذرية على نحو لا يهمل المجموعة الثانية أو يفرض عليها احترام قرارات خاصة بتنظيم التجارة الذرية لم تشارك فى إصدارها، حتى إذا استطاعت القوى الذرية أن تعطى القدوة والمثل فى مجال تقييد الانتشار الرأسى (111) إذن ما الذى ينتج عن المؤتمر الثالث لمراجعة المعاهدة والذى عقد فى 27 أغسطس سنة 1985 ولمدة شهر تقريبا؟ هل أتى بجديد بالنسبة للالتزامات التبادلية بين الدول الذرية وغير الذرية فى مجال التعاون الذرى وبالنسبة لضبط الانتشار الرأسى؟ وهل سيساعد التحسن النسبى فى العلاقات بين الشرق والغرب

على عكس المناخ الذى أحاط بالمؤتمر السابق فى تهيئة سبل النجاح له؟ ولقد تمكن المؤتمر الذى اشتركت فيه مائة دولة برئاسة مصر أن يصدر تقريراً نهائياً بالإجماع بالرغم من الانقسامات التى حددت نجاحه والتى دارت حول قضايا رئيسية وهى التوصية بفرض حظر كامل على التجارب النووية، وإدانة الغارة الإسرائيلية على المفاعل العراقى، وإدانة البرامج النووية لكل من إسرائيل وجنوب أفريقيا، وإصرار إيران على إدانة العراق بسبب قصفه بعض المفاعلات الإيرانية ذات الاستخدامات السلمية وبسبب إصرار المندوب الأمريكى على أن يسقط المؤتمر من تقريره النهائى الإدانة المباشرة لإسرائيل، إلا أن التقرير يضمن دعوة لحظر نقل التكنولوجيا النووية لهاتين الدولتين وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا هما الدولتان اللتان رفضتا إصدار قرار بفرض هذا الحظر باعتبار أنه من المستحيل حالياً وعن طريق الأجهزة والإجراءات القائمة التأكد من التزام القوى النووية المصدرة بمثل هذا القرار

(112) ولعل هذا الوضع يؤكد ما سبق الإشارة إليه وهو أن فعالية القيود الفنية أو التجارية محدودة وأن الأمر يتطلب اتفاقاً دولياً تلعب فيه الإدارة السياسية الدور الأساسى آخذة فى الاعتبار موازين القوى الإقليمية والهيكل السياسية الأمنية لمناطق العالم الثالث التى تتربح مخاطر مزيد من الانتشار فى المستقبل الهوامش:

1 Non Proliferation Treaty of Nuclear armaments (N P T) 2

Andre Fontaine: Le Dernier Quart du Siecle Fayard, Paris, 1977 PP

195 207 3

Rodney Jones: Atomic Diplomacy in Developing Countries Journal of International Affairs Vo 35, No 1, 1980; P89 4

Philippe Laurent: Proliferation ET Non Proliferation Nucleaire Projet

Fevier 1980 PP 149 140

5 وحول بعض المواد النووية والأساليب والمعدات التكنولوجية النووية التى تثير الجدل حول مسئوليتها عن نزاييد التداخل والارتباط بين الأبعاد المدنية والعسكرية للطاقة النووية ومن ثم اهتزاز الحدود الفاصلة بين الاستخدامات السلمية والعسكرية أنظر على سبيل المثال 138 : Ibid: PP 139 Bertrand Barre: Surgenerateurs & Proliferation des Armes Nucleaires Revue de Defense Nationale Aout September 1980 Stockholm International Peace Research Institute (S I P R I) : The N P T Taylor, Francis L T D,

London 1980, PP 2 9 6

Philippe Laurent: Op Cit P 141 7

Joseph L Noguee: Soviet Nuclear Proliferation Policy: Dilemmas and
 Contradictions Orbis, winter 1981 P 752 8

Rodney Jones: Op Cit P 89 9

Bertrand Goldschmidt: La Proliferation des Armes Nucleaires Revue
 de Defense Nationale Juliet 1982 PP 18 19 10

Rodney Jones: Op Cit PP 93 94 11

Thomas F Dorian, Leonard S Spector: Covert Nuclear Trade & the
 International Non Proliferation Regime Journal of International Affairs V 35,
 W 1, 1981 P 32 12

R Jones: Op Cit P 92 13

B Goldschmidt: Op Cit P 19 14 Roger Pajak: Nuclear Status &
 Policies of the Middle East Countries International Affairs No 59 V 4, 1983,
 PP 589 590 15 Pierre Lellouche: France in the International Nuclear
 Energy Controversy: A New Policy Under Giscard d Esting Orbis Winter
 1979 P 952 16

B Goldschmidt: Op Cit PP 20 21 17

Ibid P 21 18

J L Noguee: Op Cit 9 PP 753 754 19 R Rajak: Op Cit P 595 20

B Goldschmidt: Op Cit P 20 21

Ibid PP 21 22

22 T Dorian, L Spector: Op Cit 9 PP 32 33 23 R Rajak: Op Cit P
 587 24 وحول نص هذه المعاهدة أنظر S I P R I: Op Cit PP 42 46 وحول أطراف
 المعاهدة (حتى مايو 1980) وتواريخ توقيع كل منهم أنظر Nuclear : Ibid PP 47 52 25
 States والمقصود بها أى دولة صنعت سلاح ذرى أو فجرت أى شكل من أشكال التفجيرات الذرية
 قبل أول يناير 1967

26 Ibid P 13 27

Ibid PP 9 10 28

A Y Ye Fremov: Nuclear Disarmament Progress Publishers, Moscow,

1979 PP 195 197 29

:الهوامش Nogee: Op Cit PP 754 756

30 R Jones: Op Cit PP 100 101 31

J Nogee: Op Cit P 757 32 Robert F Cohen: Problems of Proliferation U S Policy & the Third World World Politics W 2, 1983, pp

209 210 33 Steven Baker: The Great power s Non Proliferation Policies toward the Third World with Particular References to the Middle East & Persian Gulf In M Letitenberf, G Sheffer: Great Power Intervention in the

Middle East Pergamon Press USA, 1979 P 49 34

Gerard Smith George Rathyiens: Re Assessing Non Proliferation

Policy, Foreign Affairs Vo 59 No 4 1981 P878 35

Ibid PP 2 7 3736 : أنظر S I P R I Op Cit PP 13 14

T Dorian, L Spector, Op Cit P 34 38 Steven Baker; Op Cit P 50 39

Theodor Winkler: Le Marché Mondial du Nucleaire & La Proliferation dans les Annees 80 Revue de Politique Etrangere No 3 1982 PP 634 635 40

Steven Baker: Nuclear Proliferation: Monopoly Cartel Foreign Policy PP 202 223 1 Gerard Smith: Op Cit P 877 42 Lewis Dunn & William Overholt:

The Next Phase in Nuclear Proliferation Research Orbis, summer 1976 PP 498 512 43 Theodor Winkler; Op Cit P 639 44 Gerard Smith: Op Cit P

876 45 Edward Wonder: Nuclear Commerce & Nuclear Proliferation Orbis Summer 1977 PP 301 303 46 Ibid P203 47 Steven Baker Op Cit P 216

48 Philippe Laurent: Op Cit PP 141 142 49 J Nogee: Op Cit PP 766 769

50 B Goldschmidt: Op Cit PP 24 27 51 Steven Baker Op Cit PP 216 217

52 E Wonder: Op Cit P 303 53 Pierre Lellouche: France in the

International Nuclear Energy Controversy: A New Policy Under Discard d

Estaing Op Cit PP 951 965 54 حول هذا الاتجاه أنظر: نادية محمود مصطفى:

سياسة فرنسا تجاه أزمة الشرق الوسط رسالة دكتوراه (غير منشورة) كلية الاقتصاد جامعة القاهرة 1981 55 وحول محاور هذه السياسة الفرنسية التي بدت كاستجابة للضغط الأمريكي أنظر :

Beauchataud, G Florent, J Pelletier: De Quelques Politiques Horizontal s (La Politique de Non Proliferation Nucleaire) in Project W 141, 1980, pp 44

: E Wonder: Op Cit 57 B 47 56 حول دوافع ووقائع السياسة الألمانية أنظر

Goldschmidt: Op Cit P 27 58 وحول نص الإرشادات الخاصة بنقل التكنولوجيا النووية

والتي صدرت عن هذه الاجتماعات وحول المشاكل الفنية التي يثيرها أساليب الأمان وبعض عيوبها

أنظر : David Fisher, Paul Szasz: Safeguarding the Atom, S I P R I, 1985, pp

217 223, PP 3 13 الهوامش:

59 حول العلاقة بين دوائر الوقود الحساسة فى البرامج المدنية وبين احتمالات الانتشار

العسكرى أنظر:

Victor Gilinsky, Plutonium, Proliferation and the Price of Reprocessing In Foreign Affairs Winters 1978 1979 T L Neff; H Jacolb:

Non Proliferation Strategy in A Changing Nuclear Fuel Market Foreign Affairs Summer 1979 60 Gerard Smith: Op Cit PP 877 880 61 R Cohen:

Op Cit P 208 62 T Dorian, L Spector: Op Cit P 34 63 B Goldschmidt: Op

Cit PP 29 30 64 Daniel Keohane: Op Cit PP 17 18 65 G Smith: Op Cit P

880 66 Ibid PP 882 883 67 Pierre Lellouche: Op Cit P 914 68 T Dorian, L

Spector: Op Cit P 34 69 C Smith: Op Cit P 884 70 J Noguee: Op Cit PP

765 769 71 K Mark Hertsgaard: Le President Reagan Bouleverse les

Bases de la Politique Nucleaire Le Monde Diplomatique Juin 1982 PP 4 5

72 R Cohen: Op Cit PP 204 206 R Jones: Op Cit PP 90K Dunn, Overholt:

Op Cit PP 502 507 73 R Jones: Op Cit PP 96 99 Philippe Laurent: Op Cit

PP 144 145 74 R Jones: Op Cit P 102 75 Ian Smar: Reviewing Non

Proliferation Treaty in World Today W 6 1975 pp 223 225 76 S I P R I Op

Cit PP 10 11 77 R Jones: Op Cit P 103 78 R Jones: Op Cit P 103 79
Philippe Laurent: Op Cit P 145 80 S I P R I: Op Cit P 15 81 Philippe
Laurent: Op Cit P 145 146 82 S I P R I: Op Cit PP 29 30 83 Ibid PP 15
16 84 Philip Towel: Nuclear Non Proliferation Deadlock at Geneva World
Today October 1980 PP 3716374 85 R Jones: Op Cit P 99 86
المفاعل لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلا أن التفتيش لم يكن يشمل كل مراحل الوقود النووي
ولقد صدقت العراق على المعاهدة سنة 1969 87 Pierre Lellouche: Consequences
Politiques & Strategiques de la Proliferation Nucleaire dans le Tiers Monde
Defense National Juillet 1982 PP 37 38 88 Theodor Winkler: Op Cit P634
89 أعلن خلال النصف الثاني من أكتوبر عن عزم الباكستان إجراء أو تجربة ذرية لها بمساعدة
الصين وذلك فى الأراضى الصينية المخصصة لهذه الأغراض 90 Pierre Lellouche: Op Cit
P39 الهوامش:

91 Ibid PP 43 44 حول المنشآت والتسهيلات والمعدات التى تحوزها هذه الدول تحت
الإنشاء أو العمالة بالفعل أنظر:

David Fisher, Paul Szasz: Op Cit PP 183 184 وحول الوضعية فى معاهدة
منع الانتشار التصديق والتوقيع حتى 1 / 1 / 1985 أنظر:

J Goldblat: Op Cit PP 263 277 92 Pderre Lellouche: Op Cit PP 44K
45 Theodor Winkler: Op Cit PP 636K 639 John Weltman: Nuclear
Devolution & Wotrd Order In World Politics Winter 1 1980P 179 93
Theodor Winkler: Op Cit PP 634 635 94 Pierre Lellouche: Op Cit P 40 5 T
Dorian, L Spector: Op Cit P 35 J Wetlman: Op Cit PP177 178 Steven
Baker: Op Cit P 206 96 R Cohen: Op Cit PP 208 209 heodor Winkler: Op
Cit PP 639 641 97 Pierre Lellouche: Op Cit P 41 98 Steven Baker: Op Cit
PP209 219 99 Ibid P 220 100 P; Lellouche: Op Cit PP 41 42 Theodor
Winkler: Op Cit PP 642 643 Daniel Keohane: Op Cit PP 18K 20 101 J
Wetlman: Op Cit PP174K 185 102 E Wonder: Op Cit PP 277K 282 103
Steven Baker: The Great Powers Non Proliferation Policies: Op Cit PP C

50 R Cohen: Op Cit 208 211 T Dorian, L Spector: Op Cit P 32 G Smith:
Op Cit P 32 Theodor Winkler: Op Cit PP 652 653 J Noguee: Op Cit PP
756 757 P 761 104 Andrew G Pierre: The Global Politics of Arms Sales
Princeton University Press 1982 PP 29 31 105 Theodor Winkler: Op Cit P
642 106 Ibid PP 652 653 107 Joseph Goldblak: Op Cit PP 253 263 108
Ibid : PP 652 653 109 Ibid PP 650 652 110 G Delcoigne: An Overview of
Nuclear Weapon Free Zones In Bulletin of Atomic Energy Agency June
1982 111 Andre Martin Pannetier: Reflexions sur la Non Proliferation des
Armies Nucleaires In Revue de Defense Nationale Juillet 1982 00 77 81
112 الأهرام: 1985 /9 /22 الأخبار 1985 /9 /22.